المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

قسم الدراسات الاقليمية

تخصص الدراسات الافريقية

جيوسياسية النفط في أفريقيا: منطقة خليج غينيا

مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة الماستر في العلوم السياسية

اعداد الطالب: **اشراف الأستاذ:**

بركات كمال **خيدر محمد كريم**

السنة الدراسية: 2016/2015

الخطة

مقدمة

الفصل الأول: ماهية جيوسياسية النفط

المبحث الأول: الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية للنفط

المطلب الأول: الأهمية الاستراتيجية للنفط

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية للنفط

المبحث الثاني: البعد الدولي و الأمن– طاقوي للنفط

المطلب الأول: المنافسة الدولية على النفط

المطلب الثاني: البعد الأمن– طاقوي للنفط

المبحث الثالث: الفواعل النفطية الدولية

المطلب الأول: الدول المصدرة و المستهلكة

المطلب الثاني: الشركات النفطية الدولية

الفصل الثاني: جيوسياسية النفط في أفريقيا

المبحث الأول: مؤشرات و طرق الإمدادات النفطية في أفريقيا

المطلب الأول: مؤشرات الدول النفطية الأفريقية جنوب الصحراء

المطلب الثاني: طرق الإمدادات النفطية في أفريقيا

المبحث الثاني: أهمية النفط الأفريقي

المطلب الأول: الأهمية الاستراتيجية للنفط الأفريقي

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية للنفط الأفريقي

المبحث الثالث: الرهانات الدولية على النفط الأفريقي

المطلب الأول: الرهان الأمريكي على النفط الأفريقي

المطلب الثاني: الرهان الصيني على النفط الأفريقي

الفصل الثالث: رهانات و تحديات جيوسياسية النفط في خليج غينيا

المبحث الأول: مؤشرات و أهمية النفط في خليج غينيا

المطلب الأول: مؤشرات الدول النفطية في خليج غينيا

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية و الاستراتيجية للنفط في خليج غينيا

المبحث الثاني: الرهانات الدولية على النفط في خليج غينيا

المطلب الأول: الرهان الأمريكي على النفط في خليج غينيا

المطلب الثاني: الرهان الصيني على النفط في خليج غينيا

المبحث الثالث: تحديات جيوسياسية النفط في خليج غينيا

المطلب الأول: التحدي الداخلي: تنامي القرصنة البحرية في خليج غينيا

المطلب الثاني: التحدي الخارجي: تبعات العسكرة الأمريكية للمنطقة

الخاتمة

ملخص الدراسة:

يعد النفط بمثابة متغير أساسي في مختلف التفاعلات الحاصلة بين الفواعل الدولية، كما تحتل المسألة النفطية مكانة أساسية في سياسات الأمن الطاقوي التي تعتبر من أولويات الدول. اذ يشير البعد الجيوسياسي للنفط، الى متغير أمن الإمدادات و أمن الطلب النفطي، حيث نشهد حالة التمركز النفطي على مستوى الخريطة الطاقوية الجديدة، و التحول نحو الانتقال الى مناطق تخوم نفطية جديدة.

ويعبر التنافس الدولي على النفط الافريقي و نفط دول خليج غينيا تحديدا على مسألة مركزية المجال القاري و البحري للقارة الافريقية ضمن المعادلة الجيوسياسية لأمن الامدادات النفطية بالنسبة للفواعل الدولية.

و من منظور جيوسياسي، تتناسب درجة أهمية الامتداد الساحلي لخليج غينيا داخليا ليشمل مجالات اقليمية واسعة تمتد للساحل الافريقي و دول أفريقيا جنوب الصحراء، و خارجيا على امتداد الشريط الساحلي الغربي و الجنوبي للبر الافريقي المطل على المحيط الأطلسي، و من حيث العمق الاستراتيجي نظرا للاحتياطات النفطية النسبية و الميزة الاقتصادية لنفط المنطقة.

الكلمات المفتاحية:

الجيوسياسية، النفط، أمن الامدادات، التنافس الدولي، خليج غينيا.

Study Summary:

The Oil is a fundamental variable in the various interactions between international actions and The oil issue is central to energy security policies, which are a priority for countries . The geopolitical dimension of oil refers to the variable security of supplies and the security of oil demand , We see the state of oil concentration at the level of the new energy map, and the shift towards transition to new oilfields.

The international competition for the oil African and the oil of the Gulf of Guinea states specifically on the issue The centrality of the continental and maritime domain of the African continent within the geopolitical counteraction of the security of oil supply for international actors .

And with a geopolitical perspective , The degree of importance of the coastal extension of the Gulf of Guinea fits internally to include broad regional areas extending to the African coast and sub-Saharan Africa, And externally along the western and southern African coastline overlooking the Atlantic Ocean, And it is other in terms of strategic depth to the relative oil reserves and economic advantage of the region's oil .

key words:

Geopolitical, oil, supply security, international competition, Gulf of Guinea.

مقدمة:

يعتبر النفط بمثابة مادة طبيعية غير متجددة، سلعة تجارية استراتيجية و دولية، و مورد طاقوي أساسي، فهو مادة حيوية لا يمكن الاستغناء عنها في قطاعات النقل و الصناعة خاصة. و أن حقيقة النفط تتجاوز ذلك، الى توازي ضخامة الاحتياطات النفطية في العالم، مع النسبة الكبيرة التي يحتلها ضمن مزيج الطاقة العالمي، و الحجم المالي الكبير للاستثمارات و الفوائض النفطية العالمية، فهو متغير اساسي في مختلف التفاعلات الحاصلة بين الفواعل الدولية.

و تحتل المسألة النفطية مكانة أساسية في سياسات الأمن الطاقوي التي تعتبر من أولويات الدول على جميع المستويات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية و الأمنية، حيث يشير البعد الجيوسياسي للنفط، الى متغير أمن الإمدادات و أمن الطلب النفطي، و حالة التمركز النفطي على مستوى الخريطة الطاقوية الجديدة، و التحول نحو الانتقال الى مناطق تخوم نفطية جديدة.

و بالنظر للتطور الحاصل في الخارطة النفطية الدولية من صعود الصين الى أول مستهلك و مستورد للنفط عالميا ، و تحول الولايات المتحدة الأمريكية بعد ثورة النفط و الغاز الصخري الى دولة مصدرة للنفط، و ظهور دول نفطية جديدة منتجة و مصدرة، منها الدول الأفريقية و تحديدا دول خليج غينيا مع الاكتشافات في المياه العميقة، نتج عنه بروز أفريقيا و خليج غينيا بمثابة مجال لتنافس جيوسياسي بين رهانات الفواعل الدولية.

و يعبر هذا التنافس الجيوسياسي عن مسألة مركزية المجال القاري و البحري للقارة الأفريقية، حيث تتناسب درجة أهمية الامتداد الساحلي لخليج غينيا داخليا ليشمل مجالات اقليمية واسعة، و خارجيا على امتداد الشريط الساحلي الغربي و الجنوبي الافريقي المطل على المحيط الأطلسي، نظرا للاحتياطات النفطية النسبية و الميزة الاقتصادية لنفط المنطقة.

أهمية الموضوع:

و يندرج البحث في هذا الموضوع بعينه، ضمن سياق الفترة الراهنة على المستوى الدولي و الأفريقي و حالة التركيز على الشؤون الجيوسياسية للنفط و مختلف التطورات الحاصلة، و التداعيات التي من الممكن أن تؤسس لمعطى في طور النشأة، لعل أهم ما يظهره حاليا هو بوادر تغيرات ميزان الطاقة الدولي، و التأثير الحاصل على مستوى حركة تجارة النفط الدولية، كل هذا فرض ديناميكيات معينة على سلوك فواعل المعادلة النفطية من منتجين أو مستهلكين، و التساؤل عن ما يحمله المستقبل في ظل ما هو قائم.

مبررات اختيار الموضوع:

و يعود الدافع أساسا لمعالجة هذا الموضوع الى حداثة و مركزية موضوع جيوسياسية النفط ضمن دراسة الشؤون السياسية و الاقتصادية و خاصة بالنسبة للدراسات الأفريقية، و محورية النقاش ضمن السياق الدولي الراهن حول التحديات الطاقوية للدول المتقدمة و النامية على حد سواء. و عموما فان اختيار الموضوع يرتبط كذلك بكل من:

- قلة الدراسات التي تناولت موضوع جيوسياسية النفط الافريقي، و خاصة باللغة العربية، فأغلب الأدبيات تركز على القارة الاسيوية من خلال منطقة الخليج العربي و بحر قزوين و حديثا بحر الصين الجنوبي، و نسعى الى توسيع المجال و الاحاطة أكثر بالشؤون الجيوسياسية المرتبطة بالنفط في بقية المناطق و من بينها منطقة خليج غينيا.
- أن موضوع الطاقة من أولى اهتمامات الدول، و يحتل الصدارة على المشهد الدولي، فهو من صلب الوضع الراهن من جهة، و معالجة جانب أساسي لدى أغلب الدول الأفريقية ذات الاقتصاديات القائمة على تصدير الموارد الطبيعية باختلافها من جهة ثانية.

حدود الدراسة:

- المجال المكاني: ينحصر ضمن فضاء أفريقي يقترن بحالة بروز العديد من التخوم النفطية الجديدة، و من بينها منطقة خليج غينيا و الذي أضحت أحد المصادر الرئيسية المنتجة للنفط و التي توسعت لتشمل دول نفطية جديدة لغرب أفريقيا.
- المجال الزماني: و يتحدد مع حالة الاكتشافات النفطية الجديدة ضمن الحيز الجغرافي الأفريقي، مع حالة الاستجابة لها و التي أخذت بعدا دوليا متعدد المستويات .
- المجال الموضوعي: حيث تندرج دراسة البيئة الافريقية و منطقة خليج غينيا تحديدا من منظور جيوسياسي يرتبط بمتغير النفط و حالة ديناميكية التفاعلات الحاصلة بالمنطقة ككل، فهي دراسة تصنف أساسا ضمن مجال دراسة البعد الجيوسياسي لهذا الفضاء الاقليمي.

اشكالية الدراسة:

تاريخيا تتجاوز الشؤون الجيوسياسية للنفط العلاقات بين الدول الى استغلال القوة النسبية للنفط للتأثير في جوانب من العلاقات السياسية و الأمنية فيما بينها، أي دور النفط و علاقته بالسياسة و الأمن في الفضاء الجغرافي و مدى الاستقطاب بين أطراف معادلة المصالح ككل، و بالمحصلة تتبلور حالة تشابك المصالح النفطية و التي تعد عاملا أساسيا في بروز الهواجس الطاقوية بالنسبة للدول الكبرى ذات الاقتصاديات الصناعية المتقدمة و القائمة أساسا على تعاظم الحاجة الداخلية للنفط، و الرهان على لعب دور في سبيل ضبط مخرجات المعادلة الجيوسياسية للنفط .

و في هذا السياق نطرح اشكالية أساسية تتمحور حول مركزية الحاجات النفطية بالنسبة لهذه الدول : **هل تدفع المصالح النفطية الدولية لاعتبار نفط خليج غينيا بمثابة رهان جيوسياسي ثابت.**

و تعتمد الاجابة عن هذه الاشكالية على البحث المعمق في عدد من جوانب الموضوع و التي تثير عددا من الأسئلة الفرعية:

- ما هي فواعل جيوسياسية النفط و ضمن أي مسألة أو مكون تؤسس رهاناتها الجيوسياسية.
- ما هي أهمية نفط القارة الأفريقية و خليج غينيا وتحديدا على المستوى الاقتصادي و الاستراتيجي.
- ما هي الأسباب الكامنة وراء التنافس الدولي على نفط القارة الأفريقية و خليج غينيا تحديدا.

فرضيات الدراسة:

يتضح من الإشكالية الرئيسة، والتساؤلات الفرعية أن فرضيات الدراسة تنحصر في فرضيتين أساسيتين

- الفرضية الأولى: الحاجات الطاقوية للدول الصناعية المتقدمة دفعت لاعتبار المناطق ذات الامكانات النفطية في أفريقيا بمثابة رهان جيوسياسي ثابث.
- الفرضية الثانية : ترتبط جيوسياسية النفط في أفريقيا و خليج غينيا تحديدا بالمفهوم الذي حددته القوى الدولية الفاعلة لمسألة أمن الطاقة.

منهجية الدراسة:

نقوم بدراسة موضوع جيوسياسية النفط من خلال الاعتماد أساسا على المنهج التحليلي من خلال الاحاطة بالعناصر الجزئية المكونة له و ذلك بمحاولة تفكيكها و تحديدها و الوصول الى العلاقات التي تربط فيما بينها، و الذي يتم استكمال العمل به بالاعتماد كذلك على منهج دراسة الحالة و هذا من خلال التركيز على منطقة الدول الأفريقية جنوب الصحراء و خليج غينيا كنموذج دراسة لإبراز الفضاء الجغرافي الذي تتشابك فيه المصالح النفطية لكل من الولايات المتحدة الأمريكية و الصين.

المقاربة الجيوسياسية للدراسة:

يهتم التحليل الجيوسياسي بالصراع حول الأرض، و الى تحقيق مجال حيوي أكبر، أي اكتساب مساحة و موقع أي منافد برية و بحرية جديدة و ثروات طبيعية أكبر. و تتم اما عن طريق الغزو أو احدى درجات التمركز العسكري دون احتلال الاقليم، و توسيع دائرة النفوذ أو القدرة على ممارسة ضغط متواصل على هذا الاقليم [1].

و بحسب **فيليب مورو دوفارجيس** تهتم الجيوسياسية بما له علاقة بالموقع و السياسة، أي ما يمكن ان تساهم به المعطيات و الظروف الطبيعية في دراسة السياسة أو في ممارستها ... و الاجابة عن: لماذا و كيف يهتم رجل السياسة بالمحيط و ماذا يمثل له [2].

و بحسب **فريديرك راتزال** تعد المنطقة الساحلية الصغرى منفذ نحو المدى العالمي و منفذ للسيطرة على الفضاءات الكبرى. و بالقرب من البحار تتعدد الأهمية السياسية للامتدادات القارية / البرية [3].

و من هذا المنطلق، النفط بعيدا عن الساحل تزداد أهميته بشكل كبير و متضاعف [4]. فالاعتقاد الكامن في عمق التحليل الجيوسياسي هو أن المقدرة الاقتصادية و العسكرية لدى الدول و موقعها في التراتيبية الهرمية بين سائر الدول، و كيف تتعاطى مع جيرانها هي نتيجة عوامل جيوسياسية [5].

و بهذا المعنى، فان حالة الفضاء و خصائصه الجغرافية لا تهم، لكن ما يضفي عليه صيغة الأهمية و ما يعطيه قيمته هو ما يمثله بالنسبة للفواعل و أمنها [6]. و من هذه الزاوية

---

[1]– خالد عبد العظيم، **التحولات الكبرى في الاستراتيجية العالمية: الخليج و أفغانستان تحليل المشهد الاستراتيجي**، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010، ص 90.

[2] – Phillipe moreau-Defarges, **Introduction a la Géopolitique**, 3émé édition, Paris: édition du Seuil, 2009, p 09.

[3] – Sammel Sylvin Ndutumu, **Géopolitique Maritime du Golfe de Guinée au 21eme Siècle**, paris: L'harmattan, 2012, p 19.

[4] – Ibid, p 25.

[5] –Martin Griffiths and Terry O'Callaghan, **International Relations: The Key Concepts**, First published, London: Routledge published , 2002, p 122.

[6] – Stéphane Rosiére, op.cit, p21 .

فان التحليل الجيوسياسي أوسع من حيث مجاله، فواعله أو الرهانات التي يدرسها، انه عندما ينظر للإقليم على انه رهان يصبح موضوعا للجيوسياسية. و الذي نحاول من خلاله معالجة موضوع الدراسة و الجوانب المتصلة بالإشكالية المطروحة.

الإطار النظري للدراسة:

1- نظرية الذروة النفطية:

يشير اصطلاح نفط الذروة Peak Oil إلى النقطة التي يبدأ فيها إنتاج النفط بالتوقف عن الزيادة ويتحول إلى حالة انخفاض محتمة على الأمد الطويل [7].

و قد قام الخبير النفطي **كينج هابرت** حيث كان يعمل رئيس المستشارين لقسم الإكتشافات و الإنتاج لشركة شل، بتقديم ورقة بحثية في مؤتمر منعقد في الفترة 7 – 9 مارس 1956 بتكساس و كانت بعنوان: الطاقة النووية و الوقود الأرضي القديم، وفي تلك الورقة عرض **هابرت** كيف أن تغير الإنتاج مع الزمن من أي مجموعة آبار نفطية كثيرة متجاورة في مكان واحد يتبع شكل منحنى الجرس، أي أن الإنتاجية ستزيد في المراحل الأولى من عمر البئر حتى تصل إلى قيمة عظمى ثم تبدء بعد ذلك الإنتاجية في التناقص حتى يتم إستنزاف كل النفط، و لاقت نظريته إهتماما كبيرا في الأوساط العلمية و الجيولوجية و السياسية أيضا ، وأصبحت توقعات ذروة إنتاج الدول من الأشياء الأساسية، فمن الحقائق أن 58 دولة قد تجاوزت ذروة إنتاج النفط بالفعل و لم يبق إلا دول الأوبك و دول الإتحاد السوفيتي سابقا [8].

2- نظرية لعنة الموارد الطبيعية:

تثبت كل الأبحاث الحديثة في موضوع لعنة النفط أن تقلبات الإيرادات المالية هي المعوق الأساسي للتنمية [9]. و في نهاية عام 1990، كشفت العديد من الدراسات التجريبية

---

[7] – حسن شقراني، **معادلات عصر عدم الكفاية النفطية**، تاريخ الاطلاع: 2016/05/22، نقلا عن : https://goo.gl/IpvJMs .

[8] – ليستر براون، **نزعة الهيمنة النفطية الأمريكية من منظور اقتصادي**، تاريخ الاطلاع: 2016/05/22، نقلا عن : https://goo.gl/yPhP9S .

[9] – حسن يوسف علي، **أسعار النفط الى أين و ما الذي يمكن عمله**، ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 07 نوفمبر 2015، ص 07.

عن وجود علاقة سلبية بين النمو الاقتصادي ووفرة الموارد الطبيعية في البلدان النامية. يقول آر **أوتي** الذي كان أول من استخدم تعبير لعنة الموارد ، في كتابه : Resource-Based Industrialization : Sowing the Oil in Eight Developing Countries

ازدادت الأدلة في العقود الأخيرة على أن تأثير تراكم رأس المال في البلدان النامية ارتبط عكسيا مع الاعتماد على الموارد الطبيعية [10].

و تعد صعوبة التنويع من إحدى الإشكاليات التي تواجه الإقتصاديات القائمة على استغلال الموارد الطبيعية، و تحديدا أثر هذه الموارد يمكن أن يتحول بسرعة إلى ما يصطلح عليه لعنة الموارد الطبيعية، و بحسب وزير العلوم والتكنولوجيا بدولة جنوب أفريقيا **نالدي باندور** تشتغل آلية لعنة الموارد الطبيعية وفق التراتبية التالية :

- تؤدي صادرات النفط وباقي الموارد الطبيعية في أول الأمر إلى الرفع من قيمة العملة المحلية.
- تجعل هذه العملة القوية الصادرات، الفلاحية أو الصناعية، أقل تنافسية وتُصَعِّبُ ولوجها إلى الأسواق الدولية.
- أن صادرات الموارد الطبيعية الخام تحرف النمو وتصرف الإقتصاد عن عملية التصنيع .
- يستقطب هذا القطاع الإستثمارات على حساب الإنتاج الصناعي وتصدير السلع والخدمات [11].

تحديد مصطلحات الدراسة:

تستعمل الدراسة مجموع من المصطلحات التي تتطلب توضيح معناها، وذلك من أجل الابتعاد عن اللبس الذي قد ينجم عن الاستعمال المتداخل لهذه الاصطلاحات.

الجيوسياسية: تحظى مجموعة الأفكار و النظريات التي تجمعت تحت مصطلح الجيوسياسية بتاريخ معقد و مزعج غالبا، فهي مجرد منظور مشتت عبر زوايا مختلفة، و تحوير لأشكال

[10]– رقية الكمالي، **لعنة النفط والمرض الهولندي**، تاريخ الاطلاع: 2016/05/22، نقلا عن : https://goo.gl/i0CTxo .

[11] – نالدي باندور، **كيف نتخلص من لعنة الموارد الطبيعية بأفريقيا** ؟ تر: حافظ إدوخراز، تاريخ الاطلاع: 2016/05/22، نقلا عن : https://goo.gl/56pclv .

التحليل الاكاديمي[12]، و من هذا المنطلق لا يعود ثمة مجال للحديث عن ضرب من الصرامة و أحادية المعنى في الجيوسياسية، و لكن ما هو التعريف الذي نعطيه لهذا المصطلح الغامض و البالغ التعبير و الإثارة في الوقت نفسه بحسب المفكر الروسي **ألكسندر دوغين**[13].

و بحسب **أوتواتيل** أن فهم الجيوسياسية يرتبط بسياق استخدامها التاريخي و المتغير[14] . و الجيوسياسية المعاصرة تتطور في وسط أكثر تعقيدا و تغيرا [15]. و لا يمكن تجريدها من السياق الذي تستخدم فيه، و ذلك من خلال النظر الى تقاطع السياسات الدولية و الأبعاد الجغرافية[16]. و قدم كل من **أوتواتيل** و **أجنيو** Otuathail and Agenew صياغة مفهوم الجيوسياسية على انها خطاب يشمل مكونين متداخلين:

أولا: هناك الجيوسياسية العملية، حيث ينقسم العالم الى مناطق مما يؤذي الى وجود تشكيلة من أماكن الخطر أو التهديد أو الأمان التي تشكل السياسة الخارجية.

ثانيا: هناك الجيوسياسية الرسمية التي يضعها المفكرون الأمنيون الذين يقدمون النظريات و الاستراتيجيات التي توجه و تبرر فن حكم الجيوسياسية العملية. فهي دراسة في الادراكات و السلوكيات للفواعل و الرهانات العملية [17].

النفط: إن كلمة النفط هي في الأصل كلمة لاتينية Petroleum و تعني Petr صخر وOleum زيت، أي بمعنى زيت الصخر Rock Oil ، وهو اسم النفط في القرن التاسع عشر، وكان يسمى بالزيت الصخري للتمييز بينه و بين الزيت النباتي و الزيت الحيواني[18].

و لا يمكن استعمال واستهلاك النفط كمادة خام إلا بعد تصفيته أو تكريره لتحويله إلى منتجات سلعية نفطية، و التي تصنف الى المنتجات الخفيفة مثل وقود السيارات و الطائرات،

---

[12] – David Atkinson and Klauss Dodds , **Geopolitical Traditions: Critical Histories of a Century of Geopolitical Thought**, London: Routledge published, 2000, p 84.

[13]– ألكسندر دوغين، **أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي**، تر: عماد حاتم، الطبعة الأولى، طرابلس: دار الكتاب الجديد و دار أويا للطباعة و النشر و التوزيع و التنمية الثقافية، 2004، ص 57.

[14] – David Atkinson and Klauss Dodds, op.cit , p 26.

[15] – Ibid, p 42.

[16] – Ibid, p 94.

[17] – Ibid, p 28.

[18]– جون ر . فانشي، **الطاقة: التقنية و التوجهات للمستقبل**، تر: عبد الباسط علي صالح كرمان، ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص 688.

المنتجات الثقيلة مثل الإسفلت، و المنتجات المتوسطة مثل زيت التشحيم. فهو مصدر لإنتاج الطاقة، مادة أولية وأساسية في الانتاج الصناعي، سلعة أساسية في التجارة العالمية، و مورد مالي للدول المنتجة أو المستهلكة [19].

خليج غينيا: يقع في الجزء الجنوب الغربي للمحيط الأطلسي من الجانب الإفريقي ، و هناك اختلاف في تحديد الامتداد الجغرافي لهذا الخليج، فهناك التحديد الضيق و الموسع. التحديد الضيق يعتبر أن خليج غينيا يضم خمس دول: نيجيريا، الكاميرون، غينيا الاستوائية، الغابون و ساو تومي وبرينسيب[20] . و هو الذي سيتم اعتماده في هذه الدراسة بسبب أن كل هذه الدول ما عدا نيجيريا تعتبر من الدول النفطية الجديدة.

و أما التحديد الواسع فيشير الى أن خليج غينيا يضم ثماني عشرة دولة من غرب ووسط إفريقيا وهي: أنغولا، البينين، الطوغو، جمهورية إفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو الديمقراطية، ساو تومي وبرينسيب، السنغال، سيراليون الغابون، غامبيا، غانا، غينيا، غينيا الاستوائية، غينيا بيساو، الكاميرون، كوت ديفوار، ليبيريا، ونيجيريا [21].

أمن الامدادات النفطية: أدى تباين المصالح و السياسات المنتهجة من طرف كل من الدول المنتجين و المستهلكين للنفط إلى بروز هذا المصطلح، و يمكن تعريف أمن الامدادات النفطية على أنها الحالة التي يتم فيها تدفق الامدادات النفطية من الدول المنتجة إلى الدول المستهلكة بصورة طبيعة و بأسعار مناسبة [22].

السياسة النفطية: تعرف بأنها مجموعة الإجراءات التي تهدف إلى الاستغلال الأمثل للموارد النفطية المتاحة في منطقة معينة خلال فترة زمنية معينة، و نظرا للأهمية الكبيرة للنفط و دوره

---

[19]– أمينة مخلفي، **مدخل الى الاقتصاد البترولي**، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الثالثة، تخصص اقتصاد و تسيير بترولي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة ورقلة، 2014.

[20] – Daniel J. Dzurek, Gulf of Guinea Boundary Disputes, **Boundary and Security Bulletin**, IBRU, Spring 1999, p 98.

[21] – Freedom C. Onuoha, **Piracy and Maritime Security in the Gulf of Guinea: Nigeria as a Microcosm** , Report, Qatar: Al Jazeera Centre for Studies, 2012, p 04.

[22]– وصاف سعيدي و بنونة فاتح، **سياسة أمن الامدادات النفطية و انعكاساتها**، مداخلة بالمؤتمر العلمي الدولي التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، مخبر الشراكة و الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس – سطيف، أيام 07 و 08 أفريل 2008 .

في مختلف السياسات الداخلية للدول ، فقد أخذت السياسة النفطية بعد استراتيجي بحيث أصحبت هذه السياسة مرادفا للتغيرات الجيوسياسية التي يشهدها العالم و عاملا مفسرا للصراع بين القوى الاقتصادية الكبرى على مناطق النفوذ الغنية بالنفط في كل من الشرق الأوسط وآسيا الوسطى و أفريقيا[23].

الأمن الطاقوي: و يشمل ثلاث مكونات أساسية تتمثل في الوفرة و الموثوقية و القدرة [24]. بمعنى أنه يرتبط أكثر بموثوقية الامدادات و الوصول الى موارد الطاقة بكميات كافية، و القدرة على تحمل التكاليف، و الحماية من الانقطاع[25]. ومن هذا المنظور، البعد الجيوسياسي للأمن الطاقوي يتضمن ادارة العلاقات الطاقوية بين الدول عبر:

- العلاقة بين الموردين و المستهلكين، و العلاقات بين الدول المتنافسة.
- الديناميكيات التي تنشأ عن الأهمية الاقتصادية للموارد الطاقوية و مخاطر انقطاع امداداتها.
- و في النهاية علاقات المصالح بين الفواعل و توظيف القوة الطاقوية للتأثير في الجوانب السياسية و الأمنية مع الفواعل الاخرى[26].

صعوبات الدراسة

لا يخلو أي بحث علمي من صعوبات، و لعل أهم تلك الصعوبات يمكن أن نوجزها في النقاط التالية:

- طبيعة موضوع الدراسة حيث تتميز المواضيع الجيوسياسية بدرجة كبيرة من التعقيد و التداخل و كثرة القضايا و الاهتمامات، فالنظرة الأولية عند مرحلة فحص المعارف و الأدبيات المتصلة بالتحليل الجيوسياسي، تبين صعوبة القراءة و تتطلب الكثير من التركيز و الربط بين الأفكار و تمحيصها لجعلها أكثر قابلية للفهم و الخروج بنتيجة منطقية ذو فائدة نسبية. و هذا البحث ما هو إلا محاولة تحتاج إلى المزيد من الدراسات المعمقة.

---

[23]– وصاف سعيدي و بنونة فاتح، المرجع السابق.

[24] – Carlos Pascual and Jonathan Elkind, Ibid, p 121.

[25] – Gal Luft ana Anne Horin, **Energy Security Challenges for the 21st Century: A Reference Handbook** , USA: santa barbara university press , 2009, p 05.

[26] – Carlos Pascual and Jonathan Elkind, Ibid, p 03.

- نقص المراجع التي تتناول هذا النوع من الدراسات الأكاديمية في جانبها المتعلق بالتحليل الجيوسياسي و خاصة على مستوى الفضاء الجغرافي الافريقي، حيث أن أغلبها تركز على أهم المناطق التقليدية المنتجة للنفط في الخليج العربي و بحر قزوين.
- مجموع الالتزامات الشخصية و ظروف العمل كانت بمثابة الصعوبة الكبرى في سبيل الانتظام في بحث موضوع الدراسة و استكمال انجاز مرحلة الكتابة.

تنظيم الدراسة:

للإجابة على الاشكالية المطروحة و اختبار الفرضيات فقد تم اعتماد خطة من ثلاثة فصول.

و نحاول في الفصل الأول تحديد ماهية جيوسياسية النفط و ذلك بتفصيل الأبعاد الأساسية المرتبطة بالإشكالية البحثية، و نفحص في المبحث الأول تحديد الأهمية الاستراتيجية و الاقتصادية للنفط ، و المحدد في مطلبين الأول يعالج الأهمية الاستراتيجية للنفط و الثاني تحديد الأهمية الاقتصادية للنفط، و المبحث الثاني يعالج البعد الدولي و الأمن – طاقوي للنفط، و التي تتحدد في مطلبين الأول يركز على المنافسة الدولية للنفط باعتباره مكون لمعادلة أمن الطاقة و الثاني يركز على البعد الدولي و الأمن – طاقوي للنفط، و في المبحث الثالث نخصصه للفواعل النفطية الدولية، و التي تصنف الى مطلبين، الأول يصف الدول المصدرة و المستهلكة، و الثاني يوضح الشركات النفطية الدولية.

و نقوم في الفصل الثاني بمعالجة جيوسياسية النفط الأفريقي، بالتركيز في المبحث الأول على مؤشرات و طرق الامدادات النفطية الأفريقية جنوب الصحراء و التي يمكن تمييزها الى مطلبين حيث نجد في المطلب الأول مؤشرات الدول النفطية لدول أفريقيا جنوب الصحراء و المطلب الثاني طرق الامدادات النفطية في أفريقيا، و في المبحث الثاني نعالج الأهمية الإستراتيجية و الاقتصادية النفط الأفريقي، و نخصص المبحث الثالث الى المنافسة الدولية على النفط الأفريقي من خلال رهان النفط الأفريقي في كل من السياسة الطاقوية الأمريكية و الصينية.

و أما الفصل الثالث و الأخير نحاول فيه الاحاطة بجيوسياسية النفط في خليج غينيا، عبر الالمام بالمؤشرات و الأهمية الاقتصادية و الاستراتيجية للنفط في خليج غينيا في المبحث الأول، و معالجة كل من الرهان الأمريكي و الصيني على النفط في خليج غينيا في المبحث الثاني، و نخصص المبحث الثالث الى تحديات جيوسياسية النفط في خليج غينيا و التي تصنف في مطلبين يعالج كل منهما التحدي الداخلي و تبعات القرصنة البحرية في خليج غينيا، والتحدي الخارجي و تبعات العسكرة الأمريكية للمنطقة.

و في الختام نحاول استخلاص أهم النتائج المتضمنة في الفصول الثلاثة، و ذلك بهدف الوصول للإجابة على الاشكالية المطروحة.

الفصل الأول: ماهية جيوسياسية النفط

يتم في التعبير السياسي الاشارة الى مختلف التطورات الحاصلة في البيئة الدولية بأنها نتاج لعدة عوامل ضمن مستويات متعددة، في اطار لعبة دولية بالغة التعقيد و ضمن عملية متداخلة على مستوى أطراف المعادلة و توظيف الوسائل المتاحة، وهنا يبرز الاجماع بأن النظر الى البعد الجيوسياسي بتوظيف متغير النفط هو بمثابة أحد المفاتيح التي تساعد أي دارس أو مهتم بالاقتراب من فهم الظواهر و الوقائع الدولية، و يرجع ذلك الى مركزية أي فضاء جيوسياسي يتواجد به النفط نظرا لحيوية المصالح النفطية.

ضمن هذا السياق، يعالج الفصل الأول جوانب جيوسياسية النفط من منطلق تحليلي قائم على وصف متغير النفط انطلاقا من تحديد كل من الخصائص الاستراتيجية و الاقتصادية المرتبطة به و التي تكسب المورد النفطي موقعا أساسيا ضمن أي فضاء جيوسياسي يرتبط بالعلاقات و الحركيات التي تحدث ضمنه، و محاولة تحديد كل من الأبعاد التي يضيفها النفط و التي تنحصر في البعد الدولي لهذا المورد من خلال عامل المنافسة الدولية، و البعد الأمن– طاقوي للدول سواء المنتجة أو المستهلكة له، و بالإضافة الى تحديد و تصنيف الفواعل النفطية الدولاتية و غير الدولاتية منها، و التي نحاول التفصيل لها من خلال المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الأول: الأهمية الاستراتيجية و الاقتصادية للنفط

المبحث الثاني: البعد الدولي و الأمن– طاقوي للنفط

المبحث الثالث: الفواعل النفطية الدولية

المبحث الأول: الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية للنفط

ان الاهتمام الدولي بالشؤون الجيوسياسية لأي مجال جغرافي هي ذات جوانب متعددة تعبر عن جاذبية هذا المجال لمتغيرات الموقع أو الموارد الطاقوية بدرجة كبيرة من خلال بسط النفوذ أو كسب مصالح معينة، و في هذا السياق أي مجال جيوسياسي يمتلك موارد طبيعية مثل النفط فهو يحتل أهمية بالنسبة للفواعل على الساحة الدولية سواء على المستويين الاستراتيجي و الاقتصادي، و التي نحاول التفصيل لها فيما يلي:

المطلب الأول: الأهمية الاستراتيجية للنفط

أهمية النفط تنبع من كونه أصبح مصدرا للتنافس بين الدول الكبرى من أجل ضمان أمن الطاقة[27]، و خلال الحرب العالمية الثانية، أصبح النفط مصدر الطاقة الأهم، حتى أنه وصل إلى أن يكون المنتج الاستراتيجي بامتياز، و أن مسألة السيطرة على هذا المورد الطبيعي أصبحت و بوضوح مسألة جيوسياسية [28] .

و تدخل الجغرافيا دائرة الاهتمام لأن كثيرا من مناطق إمدادات النفط إلى الأسواق العالمية تحتوي خطوط الأنابيب و تمر بها السفن الناقلة، و مناطق وجود النفط تكتسب بشكل تلقائي أهمية إستراتيجية ، مثلما تكتسب طرق النقل المستخدمة، و لذلك فان احتمال الصراع يكون مرتبطا ارتباطا وثيقا بجغرافية توزع النفط و بالبيئة السياسية في المناطق المنتجة الرئيسية و مناطق النقل [29]. و أن المنافسة على النفط ستتركز على تلك المناطق التي تحتوي مخزونات من النفط باختلاف محتواها و ستكتسب هذه المناطق أهمية استراتيجية زائدة مثلما تكتسب طرق النقل [30].

---

[27]– سعد حقي توفيق، **التحديات الجيوسياسية المؤثرة على النفط في العلاقات الدولية**، تاريخ الاطلاع: 2016/02/02، نقلا عن:goo.gl/0ESJ8P .

[28]– فيليب سيبيل لوبيز، **الجغرافيات السياسية للبترول**، تر: نجاة الصليبي الطوال، الطبعة الأولى، أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للسياحة و الثقافة مشروع كلمة، 2011، ص 10 – 11.

[29]– مايكل كلير، **الحروب على الموارد: الجغرافية الجديدة للنزاعات العالمية**، بيروت: دار الكتاب العربي، 2002، ص 52.

[30]– فيان أحمد محمد، **الممرات المائية و أمن الطاقة العالمي: مضيق هرمز أنموذجا**، تاريخ الاطلاع: 2016/01/10، نقلا عن: goo.gl/1o2kzX

و بعد انتهاء الحرب الباردة تغيرت كثيرا المعطيات مما أثر ذلك على دور النفط في العلاقات الدولية فقد ازداد الطلب على استهلاك النفط في الأسواق العالمية [31]، و تجاوزت المسألة النفطية الشأن السياسي الداخلي لعدد من الدول، لتتحول إلى رهان جيوسياسي أساسي، و تخطت المستوى المحلي إلى العالمي، نظرا لزيادة الفاعلين و تقاطع العلاقات بين الدول المستهلكة ، المنتجة و المصدرة من جهة ، و الشركات النفطية الوطنية و الدولية من جهة ثانية [32].

و قد حدث تغيير جذري في نظام الطاقة الدولي، في العقد الأول من القرن الحادي و العشرين، حيث انتقل الأمر من التركيز على الجوانب الداخلية– المحلية، إلى الجوانب الخارجية– الدولية لسياسات الطاقة لدى الأطراف الدوليين الفاعلين و تأثرت بشكل رئيسي بالشؤون الجيوسياسية [33].

و من خلال هذا السياق تتضح المسألة المثيرة للانتباه، علاقات التأثير و التأثر و انتقال القوة بين الدول المنتجة أو المستهلكة للنفط في عملية التأثير على مختلف الأحداث الدولية[34]، و هو ما دفع الى أن يحتل النفط صلب أي تحليل للمسائل الجيوسياسية، و رهانات الدول على هذا المورد لضمان أمنها الطاقوي على المستويين القريب و البعيد، و الذي تجسد في علاقات المصالح مع الدول المنتجة للنفط، و الشراكات الاستثمارية الدولية، و بناء مخزونات نفطية استراتيجية مع اتباع سياسة تنويع مصادر الامدادات، و وضع ترتيبات أمنية تشمل البنية التحتية و طرق حركة النقل، فهي كلها تعبر عن مركزية المصالح النفطية للدول سواء المنتجة أو المستهلكة له، و هو ما يدفعنا الى التساؤل عن الأهمية الاقتصادية للمورد النفطي بالنسبة للاقتصاديات الوطنية و للاقتصاد الدولي ككل، و الذي نحاول الكشف عنه في المطلب الموالي.

---

[31]– سعد حقي توفيق، **التنافس الدولي وضمان امن النفط**، تاريخ الاطلاع: 2016/03/06، نقلا عن: goo.gl/x3iEBV.

[32]– فيليب سيبيل لوبيز، المرجع السابق، ص 10.

[33]– سليمان القدسي و مجدي علي، **تحركات أسعار النفط و تأثيرها في الاقتصاد العربي**، في كتاب: **عصر النفط و التحديات الناشئة**، الطبعة الأولى، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2011، ص 253.

[34]– سعد حقي توفيق، المرجع السابق.

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية للنفط

من الحقائق التي لا يمكن الجدال فيها أن استهلاك الطاقة في تزايد ملحوظ، و أن النفط مازال السلعة الملبية لحاجة السوق من الطاقة أكثر من غيرها الى درجة اعتبارها بمثابة السلعة الاستراتيجية [35]، و على حد تعبير **أيان رتليدج** يبقى النفط مصدر الطاقة الأكثر نفعا في العالم[36]. و كما أن الموارد الهيدروكربونية و التي تضم كل من الفحم و النفط و الغاز ما يزال يتوقع لها أن تظل على مدى المستقبل القريب المصدر الأساسي للطاقة [37].

و بذلك يعتبر النفط من أهم موارد الثروة الاقتصادية في عالمنا المعاصر و أهميته تبرز باعتباره:

- مصدرا رئيسيا للطاقة.
- مادة أولية و أساسية في الصناعة.
- سلعة هامة في التجارة الدولية.
- مصدر دخل رئيسي للدول المنتجة و الدول المستهلكة له على حد سواء [38].

و فرضت الحرب العالمية الثانية النفط كقوة مركزية دولية و قوة وطنية جوهرية في صنع القدرات العسكرية التي لا غنى عنها للتفوق بحسب الرئيس الأمريكي **فرانكلين روزفلت** [39]. و منذ الحرب العالمية الثانية انتقل النفط من مجرد سلعة من السلع التقليدية العابرة في التجارة الدولية، الى أهم سلعة استراتيجية دولية ، و أن استغلال النفط قام أساسا على يد الشركات النفطية الخاصة التي تضخمت واتسعت في العالم بعدما أنشئت في الولايات المتحدة في أواخر القرن التاسع عشر وباتت تحصل على أرباح ضخمة تجاوزت ميزانيات الكثير من الدول، وخاصة لما أصبح أيضا مصدر استخراج ما لا يقل عن أثنى عشر ألف سلعة صناعية مختلفة

---

[35]– كوثر عباس الربيعي، **التأثير الأمريكي في سوق النفط العالمية**، تاريخ الاطلاع: 2016/03/07، نقلا عن: goo.gl/8em5XY.

[36]– أيان رتليدج، **العطش الى النفط: مادا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي**، تر: مازن الجندلي، الطبعة الأولى، بيروت: مطابع الدار العربية للعلوم ، 2006، ص 10.

[37]– **نفط الخليج بعد الحرب على العراق: استراتيجيات و سياسات**، الطبعة الأولى، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2006، ص 12.

[38]– حسان خضر، **أسواق النفط العالمية**، سلسلة دورية جسر التنمية، العدد 57، السنة الخامسة، الكويت: المعهد العربي للتخطيط، نوفمبر 2006، ص 02.

39 – عمر سعداوي، **البناءات الابستيمولوجية و الأنطولوجية للمقاربات الاقتصادية للأمن**، مجلة جيل الدراسات السياسية و العلاقات الدولية، مركز جيل البحث العلمي، العدد 02، ماي 2015، ص 15.

من البتروكيماويات في العالم مثل: الأسمدة، البلاستيك، المبيدات، المواد الكيميائية المختلفة، و غير ذلك من المواد التي تستخرج من النفط[40].

و بناء على هذا، ينظر إلى النفط ليس كسلعة عسكرية أساسية بل أيضا كشرط أساسي للاستقرار الاقتصادي العالمي[41]، اذ يقول خبير الطاقة **ادوارد مورس:** النفط أثبت أنه مصدر الوقود الأكثر تعددا للاستعمال الذي اكتشف حتى الآن، و يقع في قلب الاقتصاد الصناعي الحديث[42].

و ضمن هذا السياق، بالإمكان اعتبار النفط كمتغير مؤثر على اقتصاديات الدول، خصوصا بعد تشكل سوق دولية للتجارة و الاستثمارات في مجال الصناعة النفطية، و نشأة شركات نفطية دولية، وطنية و مستقلة، ساهم في بلورة نظام نفطي دولي يشتمل على رهانات استراتيجية متنافسة لأطراف معادلة المصالح النفطية، وهو ما يطرح تساؤل أساسي حول أبعاد رهان الدول على المورد النفطي، و الذي نحاول أن نجيب عليه في المبحث التالي.

---

[40]– محمد ختاوي، **النفط ودوره الجيوستراتيجي في الجزائر كدولة إقليمية محورية**، تاريخ الاطلاع: 2016/03/07، نقلا عن: goo.gl/ilGrzo.

[41]– مايكل كلير، **الحروب على الموارد: الجغرافية الجديدة للنزاعات العالمية**، المرجع السابق، ص 38.

[42]– مايكل كلير، **دم و نفط أمريكا و استراتيجيات الطاقة: إلى أين**، تر: أحمد رمو، الطبعة الأولى، بيروت: دار الساقي، 2011، ص 28.

المبحث الثاني: البعد الدولي و الأمن– طاقوي للنفط

بالنظر الى أهمية النفط على المستويين الاستراتيجي و الاقتصادي و مركزية المصالح النفطية للفواعل الدولية ساهمت في اكتساب هذا المورد الحيوي بعدا تنافسيا دوليا و بعدا ثانيا يتعلق بالأمن الطاقوي للدول، و الذي نحاول التفصيل له فيما يلي:

المطلب الأول: المنافسة الدولية على النفط

بداية، ترتبط العوامل الجيوسياسية غالبا، بمشكلة توافر الموارد لدى القوى العظمى، و هذه المشكلة، لديها الإمكانية و القدرة على التأثير في نظام الطاقة الدولي[43]. و بالنسبة إلى المحللين الجيوسياسيين، ثمة صلة مهمة بين الموقع و الثروة و القوة، الموقع يحمل معه تبعات إستراتيجية مهمة [44].

و مع حالة تزايد الطلب على الطاقة، تجد كل مراكز انتاج الهيدروكربونات الرئيسية في العالم نفسها واقعة في دوامة تنافس كبرى بين دول العالم للسيطرة على هذه الموارد و هكذا يشهد القرن الحادي و العشرين صعود الطاقة كمصدر رئيسي للتنافس[45]، و بالتالي أصبح ينظر إلى النفط بوصفه سلعة أساسية، يعد استيرادها من المصادر الخارجية، مسألة تتعلق بالأمن القومي[46]، فعلى حد تعبير **روبرت ايبل** النفط يغذي أكثر من السيارات و الطائرات، انه يغذي القوة العسكرية و الخزائن القومية للدولة، و السياسة الدولية، فالنفط أكثر من كونه سلعة بسيطة تباع و تشترى في السوق الدولية، هو عامل محدد للرفاهية، و الأمن القومي، و القوة الدولية لمن يمتلك هذا المورد الحيوي [47].

---

[43]– سليمان القدسي و مجدي علي، المرجع السابق، ص 254.

[44] – Martin Griffiths and Terry O'Callaghan, op.cit , p 121.

[45]– تلميذ أحمد، **التنافس العالمي على موارد الطاقة: المنظور الهندي**، في كتاب: **الصين و الهند و الولايات المتحدة الأمريكية التنافس على موارد الطاقة**، الطبعة الأولى، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2008، ص 398–399.

[46]– مايكل كلير، **المنافسة الدولية على مصادر الطاقة**، في كتاب: **عصر النفط و التحديات الناشئة**، مرجع سبق ذكره، ص 214.

[47]– مايكل كلير، **دم و نفط أمريكا و استراتيجيات الطاقة: إلى أين** ، مرجع سبق ذكره، ص 32.

و اكتسبت المنافسة على الوصول إلى مصادر النفط بعدا عسكريا – استراتيجيا ، و يعتقد كثير من الباحثين، بأن ونتسون تشلاتشل، هو أول من أدرك الأهمية الجيوسياسية للنفط [48]، والتي كانت مدفوعة أصلا بالعوامل التجارية في بادئ الأمر[49].

و شهد التنافس حول مصادر الطاقة، تحولا مؤثرا، في حقبتي السبعينات و الثمانينات من القرن العشرين، عندما فرضت الكثير من الدول المنتجة للنفط، الرقابة الحكومية على إنتاج المواد الهيدروكربونية داخل الحدود الوطنية و أنشأت هذه الدول شركات نفط قومية [50]. و استجابت الشركات الدولية لهذا الأمر، بتعزيز جهود التنقيب، في المناطق التي كانت ما تزال تسمح للشركات الخاصة بالحصول على حقوق التنقيب مثل: منطقة جنوب الصحراء الكبرى الأفريقية، و قد أدى هذا إلى **حدوث تغير كبير في الخريطة الدولية لانتاج النفط،** حيث اندفعت شركات النفط الدولية، إلى التوغل بشكل أكبر في أفريقيا و المنطقة القطبية الشمالية و مناطق المياه العميقة، سعيا للوصول إلى حقول نفطية[51].

كما أن المنافسة بين شركات الطاقة الكبرى، في سعيها للبحث عن مصادر جديدة للنفط، بهدف مواصلة نشاطاتها التجارية، **تبقى أحد السمات المهمة لصناعة النفط، في الوقت الراهن،** حيث تنفق شركات الطاقة مجتمعة، مليارات عدة من الدولارات سنويا، في سعيها لإيجاد احتياطات جديدة[52].

و أن مشهد الطاقة العالمية، يتغير هو ذاته، بقيام بعض الدول الكبرى المستورة للنفط، بتأسيس شركات نفط وطنية خاصة بها، حيث قامت الصين و الهند بتأسيس شركات حكومية لإنتاج المواد الهيدروكربونية و تصنيعها، ... ، و بينما تتمتع شركات النفط الدولية، بدرجة من الدعم من الحكومات في دولها، فهي نادرا ما تتلقى المستوى نفسه، من الدعم المباشر الذي يمنحه قادة الصين و الهند – مثلا – لشركات النفط الوطنية التابعة لهما، و قد بات هذا **التسييس لإمدادات الطاقة، إحدى السمات المهمة لعملية المنافسة**[53].

---

[48]– **مايكل كلير، المنافسة الدولية على مصادر الطاقة**، المرجع السابق، ص 188 – 189.
[49]– المرجع السابق، ص 184.
[50]– المرجع السابق ، ص 186.
[51]– المرجع السابق، ص 187.
[52]– المرجع السابق، ص186.
[53]– المرجع السابق، ص 188.

و هذا بحد ذاته يعد تطورا جديدا ، في المنافسة الدولية على مصادر الطاقة، يتمثل بسعي حكومات الدول الكبرى المستوردة للنفط، نحو القيام بدور فاعل، في توفير مصادر الطاقة الخارجية، بما يستلزم تمويل عمليات الاستحواذ على الأصول، تشييد البنية التحتية مراقبة تنفيذ اتفاقيات الإنتاج و تعزيز الدعم السياسي [54].

المطلب الثاني: البعد الأمن– طاقوي للنفط

يميل المعلقون و صانعو السياسات إلى رؤية أمن الطاقة من منظور امني – استراتيجي، و إلى إضفاء قيمة سياسية – عسكرية عليه استنادا إلى المنافسة على موارد الطاقة[55]. و ثمة إجماع على الصعيد العالمي حول جانب من جوانب أمن الطاقة، و هو أنها تشكل محور الاقتصاد و السياسة العالميين المعاصرين[56]. و ليس هناك ما هو أكثر احتمالا لإثارة الصراع بين الدول في القرن الحادي و العشرين من النفط[57].

و على هذا الأساس البحث عن النفط يشكل أحد أهم تحديات الأمن الدولي[58]، و تحديدا مع تشابك قضايا الطاقة مع قضايا الأمن الدولي[59]، و هو ما تجسد في الربط بين المخاوف بشأن الارهاب الدولي و مرافق النفط الحيوية[60].

و بحسب **سبنسر ابراهام** وزير الطاقة الامريكي أمام لجنة العلاقات الخارجية سنة 2002 أن الطاقة مكون أساسي للأمن القومي[61]. حيث تنظر الحكومات الوطنية عادة الى النفط بوصفه مصدرا استراتيجيا و حيويا لا يمكن الاستغناء عنه بالنسبة الى الاقتصاد الوطني و القوة العسكرية و ليس فقط سلعة قابلة للتداول [62].

---

[54]– مايكل كلير، **المنافسة الدولية على مصادر الطاقة**، مرجع سبق ذكره، ص 213.

[55]– تلميذ أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 398.

[56]– المرجع السابق، ص 449.

[57] – Daniel Moran and james A Russel, **Energy Security and Global Politics: The Militarization of Resource Management**, London : Routledge, 2009, p 12.

[58]– عبد الله الشيخ سيد أحمد، مهددات الأمن الدولي بعد نهاية الحرب الباردة، **مجلة الاستراتيجية و الأمن الوطني** ، العدد 02، سنة 2009، ص 29.

[59] – Carlos Pascual and Jonathan Elkind, op.cit, p 15.

[60] – Stephen Chan AND ANOTHER, **US Militarilization of the Sahara Sahal: Security, Space and Imperialism**, Bulletin N 85, p 86.

[61]– مايكل كلير، المرجع السابق ، ص 36.

[62]– نان لي، **الجغرافيا السياسية و قوى السوق: العواقب السياسية و محدودية الامدادات**، في كتاب: **الصين و الهند و الولايات المتحدة الأمريكية التنافس على موارد الطاقة**، مرجع سبق ذكره، ص 154.

و السبب في دلك هو ان النفط مادة لا يمكن تجديدها، و عليه فهي نادرة بشكل متزايد، و هي في الوقت نفسه مادة أساسية و حيوية بالنسبة للنقل البحري و البري و الجوي مما يحافظ على إدامة الاقتصاد الوطني[63]. كما يعد النفط حيويا بالنسبة الى القوة العسكرية التي تعتمد اعتمادا كبيرا على الوقود الهيدروكربوني للنقل[64].

و أن ما يحدد السياسات المتعلقة بالطاقة في الدول هو الهواجس الاستراتيجية و الجيوسياسية، و ليس الاعتبارات التجارية أو الاقتصادية المحضة، و هذا ما دفع الدول المستهلكة لانتهاج أسلوب شمولي بهدف تلبية احتياجاتها من الموارد النفطية من خلال تنويع الموارد الطاقوية، تحسين المحافظة عليها الطاقة و تعزيز المصادر النظيفة، ضمان و تنويع ممرات نقل الطاقة و تطوير احتياطات نفطية استراتيجية [65].

و من هذا المنظور ترى الحكومات الوطنية في الاكتفاء الذاتي في مجال الطاقة و ضمان الأمن النفطي أمورا حيوية [66]، حيث يشمل الأمن الطاقوي ثلاث مكونات أساسية تتمثل في الوفرة و الموثوقية و القدرة [67]، بمعنى أنه يرتبط أكثر بموثوقية الامدادات و الوصول الى موارد الطاقة بكميات كافية، و القدرة على تحمل التكاليف، و الحماية من الانقطاع[68].

و تعد الحكومات الوطنية مستعدة لتوظيف قدراتها العسكرية لحماية المصافي و البنية التحتية و طرق الملاحة البحرية التي تستخدم لنقل شحنات النفط من الهجمات، و لردع المتنافسين من قطع الإمدادات **من خلال رفع كلفة أي محاولة من هذا القبيل**[69]، و يتم حاليا التفاوض على صفقات خاصة بالطاقة بالتوازي مع صفقات المساعدات و الأسلحة، و الدعم الدبلوماسي، و المشروعات الخاصة بالبنية التحتية [70] .

---

[63]– نان لي، المرجع السابق، ص 154 – 155.

[64]– المرجع السابق، ص 155.

[65]– شايتيج باجبابي، **البحث عن الطاقة: دور حكومات الدول المستهلكة و شركات النفط الوطنية**، في كتاب: **الصين و الهند و الولايات المتحدة الأمريكية التنافس على موارد الطاقة**، مرجع سبق ذكره، ص 134.

[66]– نان لي، مرجع سبق ذكره، ص 158.

[67] – Carlos Pascual and Jonathan Elkind, Ibid, p 121.

[68] – Gal Luft ana Anne Horin, **Energy Security Challenges for the 21st Century: A Reference Handbook** , USA: santa barbara university press , 2009, p 05.

[69]– نان لي، مرجع سبق ذكره، ص 155.

[70]– شايتيج باجبابي، مرجع سبق ذكره، ص 134.

و مما تقدم ذكره، فان مركزية الامدادات النفطية ضمن معادلة أمن الطاقة للدول و خاصة ذات الاقتصاديات الصناعية المتقدمة هي ذات أولوية ثابتة. و هو ما يشير اليه دانييل يرغن بأنه ستظل المسألة الامنية المحيطة بالإمداد أمرا جوهريا [71]، و بالتالي دور النفط في ضمان أمن الطاقة هو بمثابة رهان ثابث ضمن استرتيجيات الدول.

و ضمن هذا السياق، يضيف جورج سوروس أن جوهر الأزمة هو توتر و عدم استقرار حالة الامدادات النفطية[72]، كما أوجد وضع الامدادات المقيدة دافعا محفزا للتدخل فيها لأغراض سياسية[73]، و هو ما يشير الى حالة التدافع و امكانية توظيف أي وسيلة مجدية ضمن سياسات الدول لتحقيق الكفاية النفطية لها، و هذا التدافع الدولي يمكن أن يأخذ أشكال دبلوماسية، اقتصادية و عسكرية، انطلاقا من مستوى الاستقرار للجغرافية – السياسية للنفط، و بالنتيجة الحاجة النفطية و الهواجس الأمنية هي بمثابة دافع محفز للتدخل الهادف الى ضمان التدفق الثابت للإمدادات النفطية وهو ما يثير التساؤل حول حدود أدوار الفواعل الدولية المتنافسة في الشؤون الجيوسياسية للنفط، و الذي نحاول الاجابة عليه في المبحث الموالي.

[71]– دانييل يرغن، **السعي بحثا عن الطاقة و الأمن و اعادة تشكيل العالم الحديث**، ترجمة: هيثم نشواتي و شكري مجاهد، الطبعة الأولى، منتدى العلاقات العربية و الدولية، قطر، 2015، ص 254.

[72]– جورج سوروس، **عصر اللاعصمة و عواقب الحرب على الارهاب**، ترجمة: معين الامام، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، 2008، ص 230.

[73]– جورج سوروس، المرجع السابق، ص 232.

المبحث الثالث: الفواعل النفطية الدولية

تتشكل أطراف أي معادلة جيوسياسية ترتبط بمتغير النفط من أطراف دولاتية و غير دولاتية و التي تتحدد الى مستويين هما مستوى الفواعل من الدول المنتجة أو المستهلكة للنفط، و فواعل من غير الدول، و الذي يتم معالجته في المطلبين الأول و الثاني على التوالي:

المطلب الأول: الدول المصدرة و المستهلكة

تبين النظرة الأولية الى الخارطة النفطية الدولية، مجموعة متعددة من الدول في سوق النفط، و التي تتمايز الى فواعل منتجة للنفط و أخرى مستهلكة للنفط.

و بالنسبة الى الفواعل المنتجة للنفط، تبرز حالة من التمركز الاقليمي في الانتاج النفطي، حيث نجد دول منطقة الخليج العربي من خلال 23 حقلا متمركزا في العراق و حول الخليج العربي و السواحل الإيرانية، و الأهم منها نجد دولة السعودية، حيث تمتلك بئر غوار و الذي يعد بمثابة البئر الأكثر من عملاق مع 4.16 مليار طن أو 120 مليار برميل من النفط، و بالإضافة الى الكويت تمتلك بئر بورجان حوالي 58 مليار برميل [74].

كما تظهر منطقة بحر قزوين من خلال الاكتشافات النفطية المعتبرة بها، و نجد في مقدمتها دولة كازاخستان ، حيث اكتشف منذ سنة 2000 العديد من الحقول النفطية التي تحتوي على 11 إلى 13 مليار برميل [75].

و أما منطقة أفريقيا، في 2005 وجدت 12 دولة في حالة إنتاج للنفط، مجتمعة في جمعية الدول المنتجة للبترول في أفريقيا و التي تأسست في 1987، و وفق هذه الجمعية، الإنتاج النفطي لهذه البلدان الأعضاء بلغ 8 مليون برميل في اليوم في عام 2003 و مجمل احتياطاتها المكتشفة 98 مليار برميل، و في نهاية 2004 ، امتلكت أفريقيا 112 مليار برميل من النفط الاحتياطي المكتشف، أو 9.4 % من الاحتياطات العالمية [76].

---

[74]– فيليب سيبيل لوبيز، مرجع سبق ذكره، ص 28.

[75]– المرجع السابق، ص 34.

[76]– إبراهيم العنقيلي، **الدول الكبرى تشعل الصراع النفطي وتكبّد أوبك خسائر مليارية**، تاريخ الاطلاع: 2016/03/10، نقلا عن: goo.gl/Dq3FzY

أما بالنسبة الى الفواعل المستهلكة للنفط، نجد الولايات المتحدة التي تحولت بوصفها اكبر منتجي الى مستورد للنفط، و بالإضافة الى الصين التي تحولت من مصدر للنفط الى دولة تحتل المرتبة الثانية بين كبار المستهلكين و المستوردين عالميا [77].

وبالنسبة لأكبر الدول المستهلكة للنفط، وقعت بعض الدول اتفاقيات امنية واقامت قواعد عسكرية في بعض الدول المنتجة او في المناطق القريبة منها تحسبا للطوارئ في فترات الأزمات [78]. و هو ما يعني بالضرورة العمل على تأدية مجموعة أدوار في مناطق الانتاج، انطلاقا من الحفاظ على مصالحها الذاتية.

كما نلحظ في الفترة الراهنة ثورة النفط الصخري و ما نتج عنها من تحولات، أبرزها تطور الإنتاج الأمريكي وتقليص الواردات من النفط الخام من 10.1 ملايين برميل يوميا في عام 2005 إلى مستوى 7.7 ملايين برميل يوميا في عام 2013 [79].

و بالنتيجة، نجد أن المعطى القائم بالنسبة للفواعل الجيوسياسية للنفط يشهد تطورات حاسمة، ترتبط أساسا بتعدد الفاعلين الأساسيين، و بروز و أفول فاعلين خلال فترات معينة، فنحن أمام حالة من الديناميكية البنيوية على مستوى الأطراف النفطية، و مستوى التمركز النفطي المتغير، و على مستوى التطورات الحاصلة في الجوانب الاقتصادية و التقنية، و التي ساهمت في تحول فاعلين من منتجين الى مستوردين أو العكس.

---

[77]– سعد حقي توفيق، مرجع سبق، ص 06.

[78]– المرجع السابق ، ص 28.

[79]– محمد الشطي، **الإمدادات النفطية القادمة هي الرهان أمام الأسواق العالمية**، تاريخ الاطلاع: 2016/03/13، نقلا عن: goo.gl/wzHpF1

المطلب الثاني: الشركات النفطية الدولية

إن الأهمية المحورية للنفط في اقتصاديات الدول، جعلت سوق النفط غير حرة بالمعنى الاقتصادي التقليدي وغير محكومة بقوانين السوق فقط، فهي متأثرة في الوقت نفسه بجملة السياسات والاستراتيجيات المتضاربة بين مصالح الدول الصناعية المستهلكة للنفط وبين الدول النامية المنتجة للنفط وكذا بين الهيئات والمنظمات التي تمثل كل طرف [80].

و تعد الشركات الدولية و الأمريكية خاصة، الطرف الأول في نشأة سوق النفط بسبب ظهور الصناعة النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية، و على إثر الحرب العالمية الثانية ظهرت أطراف جديدة اقتحمت سوق النفط و الصناعة النفطية، وهي شركات النفط المستقلة إلى جانب شركات النفط الوطنية للدول النامية والمنتجة للنفط [81].

و عادة ما يشير مصطلح شركات النفط العالمية إلى شركة إكسون، شل، بريتش بتروليوم شيفرون، توتال و كونتوكو فيليبس ، وقد لعبت هذه الشركات دوراً رئيسياً في تاريخ صناعة النفط، و لا يقتصر مصطلح شركات النفط العالمية على هذه الشركات الست العملاقة فحسب، فقد أدى الارتفاع الكبير في استهلاك النفط إلى بروز المئات من الشركات الجديدة، ومن بينها شركات نفطية خاصة ومستقلة [82].

و لعبت منظمة الدول المصدرة للنفط عن طريق شركات النفط الوطنية المملوكة للدول المنتجة للنفط، الدور المحوري في تلبية احتياجات العالم من الطاقة بسبب ما تملكه من احتياطات نفطية معتبرة [83]. و يستهلك العالم في الفترة الراهنة نحو 92 مليون برميل يوميا، تنتج منظمة الدول المصدرة للنفط نحو 30 مليون برميل أي ثلث إنتاج النفط العالمي [84].

---

[80]– أمينة مخلفي، مرجع سبق ذكره.

[81]– المرجع السابق.

[82]– علياء كامل الصالح، **قطاع النفط و الغاز في الخليج: نظرة عامة و اقليمية**، سلسلة الأوراق الاستطلاعية، مركز الخليج لسياسات التنمية، ديسمبر 2012، ص 05-06.

[83]– فيليب سيبيل لوبيز، المرجع السابق ، ص 11.

[84]– عمر نجيب، **معركة أسعار النفط في معادلة التوازنات العالمية: رهان الأويك على منع تدمير دورها الدولي**، تاريخ الاطلاع: 2016/03/10، نقلا عن: goo.gl/nueRf2

و حاليا 80 % من 1188 مليار برميل من الاحتياطي العالمي المعلن، هو في يد الشركات الوطنية في أهم الدول المنتجة ، بينما الشركات الدولية لا تسيطر في أحسن الحالات إلا على 20 % ، و 5 % منها ما يتعلق بالشركات الخمسة الأكثر أهمية على الصعيد العالمي و التي هي بالترتيب " إكسون موبيل، شال، بي بي، شيفرون تيكساكو و توتال [85]. و فيما يتعلق بالإنتاج النفطي ، فهو يعتمد على 70 % من الشركات الوطنية ، و الشركات الدولية تشكل من 14 إلى 15 % من الإنتاج الكلي في عام 2004 ، مقابل 60 % في عام 1960 [86].

ونظرا لهذه التطورات الحاصلة دفعت الى الاتجاه نحو مجموعة من الاندماجات النفطية الدولية: شركة اكسون مع شركة موبيل، بريتيش بتروليوم مع أموكو، شيفرون مع تكساكو بالاضافة الى كونوكو مع فيليبس بتروليوم، و جاء بمثابة الرد على تضاءل ربحية الاستثمارات خلال فترة التسعينات، و المنافسة على احتياطات نفطية جديدة، أجبرت الشركات النفطية المتعددة الجنسيات على البحث عن فرص فيما يعرف بالتخوم الجديدة للتنقيب على النفط و هي المياه العميقة على الساحل الأطلسي لإفريقيا الغربية و بقية المناطق [87].

و بالنتيجة، نجد أن المعطى القائم بالنسبة للفواعل النفطية من غير الدول النفطية هو الاتجاه نحو الحصول على الحصص التجارية في سوق النفط، و الحصص الاحتياطية من النفط، و الارتباطية مع الدول ذات الاحتياط أو الاستهلاك الأكبر، و الذي يعبر عن تغيرات موازين الاحتياط و الانتاج لصالح الدولة المنتجة، و نحو البحث عن مناطق نفطية جديدة بالنسبة للشركات النفطية الدولية.

[85]– أيان رتليدج، مرجع سبق ذكره، ص 22.
[86]– المرجع السابق، ص 26.
[87]– المرجع السابق، ص 24.

الفصل الثاني: جيوسياسية النفط في أفريقيا

دفعت الحاجة النفطية الدول الى تركيز اهتمامها على المناطق التقليدية الرئيسية التي تحتوي أكبر الاحتياطات النفطية، و مع تزايد الطلب العالمي من طرف اقتصاديات الدول بما فيها المتقدمة و النامية، و تحول بعض الدول من حالة الانتاج و الاكتفاء النفطي الى أكبر الدول المستوردة و هنا تبرز حالة الولايات المتحدة الأمريكية و الصين، مما نتج عنه اشتداد المنافسة على النفط و اتساعها لتشمل مناطق نفطية جديدة و من بينها منطقة أفريقيا جنوب الصحراء.

و ضمن هذا السياق، يعالج هذا الفصل جوانب جيوسياسية النفط في أفريقيا بالتركيز على منطقة أفريقيا جنوب الصحراء كمجال جيوسياسي شهد استقطابا دوليا مع بروز دول نفطية جديدة، وهو الذي اقترن ببروز مجموعة من الظواهر و الأحداث على مستوى فضاءها الجيوسياسي، و ذلك ما يدفع الى بحث مؤشراتها و طرق امداداتها النفطية و الاحاطة بأهمية النفط الافريقي على المستويين الاستراتيجي و الاقتصادي و الرهانات الدولية لأبرز الفواعل من خلال التركيز على رهان الولايات المتحدة و الصين على نفط القارة الافريقية، ما يستدعي تقسيم هذا الفصل الى المباحث التالية:

المبحث الأول: مؤشرات و طرق الإمدادات النفطية في أفريقيا

المبحث الثاني: أهمية النفط الأفريقي

المبحث الثالث: الرهانات الدولية على النفط الأفريقي

المبحث الأول: مؤشرات و طرق الإمدادات النفطية في أفريقيا

تحتل مصادر الطاقة عموما، والنفط خصوصا؛ أهمية لدى المجتمعات الصناعية و في تحديد قوة الدولة ووضعها العالمي، و خاصة مع وجود عدم توازن في توزيع مصادر الطاقة فالدول الصناعية المتقدمة – باستثناء روسيا – تُعاني نقصا في مصادر الطاقة الأساسية – النفط والغاز الطبيعي – ، مما يجعلها تعتمد على الخارج للإيفاء بمتطلبات الاستهلاك المحلي[88].

و على الصعيد النفطي، ظهرت القارة الأفريقية في السنوات الأخيرة كمنطقة هامة لمصادر الطاقة زاد من أهمية القارة على الصعيد الاستراتيجي خاصة فيما يتعلق باكتشافات النفط الجديدة و الاحتياط النفطي الدي رأت فيه العديد من الدول مصدرا هاما للطاقة في المستقبل [89]، و من هذا المنطلق يبرز التساؤل حول المؤشرات النفطية للقارة الأفريقية و طرق الامدادات .

المطلب الأول: مؤشرات الدول النفطية الأفريقية جنوب الصحراء

بدأ التنقيب عن النفط في إفريقيا في أوائل القرن العشرين، وتركّزت الاكتشافات النفطية في الشمال الإفريقي، ومنذ العام 1970 بدأت الاكتشافات النفطية في شرق إفريقيا، تلتها اكتشافات غرب القارة وجنوبها [90]، و يتمثل الكيان المؤسسي الذي تتعاون في إطاره الدول الإفريقية المنتجة للنفط في رابطة منتجي النفط الإفريقي African Petroleum Producers Association ، التي أُنشئت عام 1987 في لاغوس بنيجيريا، ويبلغ عدد أعضاء الرابطة 12 دولة هي: نيجيريا، ليبيا، الجزائر، أنجولا، الكونغو برازافيل، الكونغو الديمقراطية، غينيا الاستوائية، الغابون، الكاميرون، مصر، ساحل العاج و البنين، ومن بين هؤلاء الأعضاء تنتمي ثلاث دول إلى منظمة أوبك هي: ليبيا، الجزائر و نيجيريا [91].

---

[88]– عمرو عبد العاطي، **أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية**، الطبعة الأولى، الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسات ، 2014، ص 09.

[89]- علي حسين باكير، **التنافس الجيو- استراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة: دبلوماسية الصين النفطية الأبعاد و الاستراتيجيات**، الطبعة الأولى، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2010، ص 117.

[90]– أيمن شبانة، **النفط الإفريقي: عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد** ، تاريخ الاطلاع :2016/01/01 ، نقلا عن: http://goo.gl/2ipUl6

[91]– أيمن شبانة، المرجع السابق .

و تعد إفريقيا أكبر القارات التي تضم دولاً منتجة للنفط، حيث توجد بها 21 دولة منتجة، في مقابل 19 دولة في آسيا، 19 دولة في أوروبا، و 10 دول في أمريكا الشمالية و الجنوبية [92]. حيث تشهد القارة الأفريقية طفرة نفطية [93]، و الذي ارتبط بصورة خاصة مع عمليات التنقيب في حقول النفط البحرية العميقة و استكشاف حقول جديدة في المياه العميقة، اذ أن من مميزات النفط الإفريقي تركز كميات كبيرة من النفط على السواحل أو في المياه الإقليمية لدولها [94] ، و دخول حقول نفطية إنتاجية جديدة و خصوصا في المناطق البحرية لغرب أفريقيا [95].

وعلى الرغم من أن نسبة الاحتياطيات المثبتة في القارة متواضعة نسبياً مقارنة بنظيرتها في الشرق الأوسط؛ فإن عدداً من الجهات الدولية تشير إلى أن هناك العديد من المناطق غير المكتشفة إلى الآن، والتي يمكن أن تحوي كميات كبيرة من النفط والغاز بشكل يجعل من القارة الملجأ الأخير غير المستنفد بعد نفطياً ، خاصة أن قدرات الإنتاج في العديد من دول القارة لم تصل إلى طاقتها القصوى[96].

و خلال سنة 2001 تم اكتشاف احتياطي نفطي عالمي بلغ حوالي 9 مليار برميل من النفط الخام، حصة منطقة وسط و غرب أفريقيا لوحدها منها ما يقارب من 7 مليار برميل نفط خام احتياطي و استنادا الى توقعات ادارة الطاقة الأمريكية فان الاكتشافات في هذه المنطقة ستستمر و تزيد في المستقبل[97]. و أخذت تتجه الانظار صوب القارة الافريقية بوصفها أحد المنتجين العالميين للنفط و الغاز ففي عام 2004 أنتجت افريقيا 9.3 برميل يوميا من النفط مما شكل 12 % من اجمالي الانتاج العالمي[98].

---

[92]– أيمن شبانة، مرجع سبق ذكره.

[93] - Philippe Copinschi et Pierre Noel, **L'Afrique dans la Géopolitique Mondiale du Pétrole**, Afrique Contemporaine, Vol 04, n 2016, 2005, p 30.

[94]– أحمد مقرم النهدي، **موقع قارة إفريقيا الاستراتيجي: لمحة تعريفية**، مجلة قراءات افريقية، العدد 06، سبتمبر 2010، ص 47.

[95]– عماد الدين محمد المزيني، **العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية**، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 1، 2013، ص 322.

[96]– أحمد مقرم النهدي، المرجع السابق ، ص 47.

[97]– علي حسين باكير، المرجع السابق ، ص 117.

[98]– تلميذ أحمد، مرجع سبق ذكره ، ص 396.

المطلب الثاني: طرق الإمدادات النفطية في أفريقيا

تاريخيا، كان المحور الجغرافي للنفط و الغاز الطبيعي في خليج المكسيك الأمريكي ، و انتقل تدريجيا الى منطقة الخليج في الشرق الاوسط ، و الى المناطق المحيطة بالبحر الاسود وروسيا، و التي شكلت شريطا شاسعا يمتد من الدول الواقعة في شمال افريقيا، منطقة الخليج و بحر قزوين، علما بأن هذه المناطق تحتوي على 65% من الاحتياطي النفطي و 73% من احتياطي الغاز الطبيعي فى العالم [99].

و تنقسم القارة الإفريقية نفطياً إلى أربع مناطق:

1. منطقة الشمال الإفريقي: تضم خمس دول منتجة للنفط هي: ليبيا، الجزائر، مصر، تونس و المغرب.
2. منطقة شرق القارة ووسطها تضم كل من: السودان، تشاد، الكونغو برازافيل و الكونغو الديمقراطية.
3. منطقة غرب إفريقيا المنطقة الأهم في انتاج النفط في أفريقيا، حيث تضم نيجيريا المنتج الأول في أفريقيا، بالاضافة الى الطوغو، الكاميرون، غينيا الاستوائية، ساحل العاج، غانا، البنين، موريتانيا، و ساوتومي وبرنسيب.
4. منطقة الجنوب الإفريقي: تضم أنجولا، جنوب إفريقيا، زيمبابوي

و من خلال خريطة توزيع النفط في أفريقيا، فان خليج غينيا يضم دول: نيجيريا، غينيا الاستوائية الكاميرون، الغابون، أنغولا،ساوتومي و برنسيب و هي منطقة التمركز النفطي، سواء من حيث الإنتاج أو الاحتياطي [100].

و تتميز إفريقيا بوجود مناطق استراتيجية مهمة وممرات تتحكم في حركة النقل البحري الدولي، منها ممر قناة السويس وممر باب المندب، و هو ما يساهم في مرونة النفاذ والوصول

---

[99]– تشانج تزي كوين، **الأمن النفطي في ظل الخارطة الجديدة لجغرافية النفط العالمية**، تاريخ الاطلاع :2016/01/02 ، نقلا عن: http://goo.gl/IzKGG4

[100]– **ماهر اسكندر** ، **خريطة توزيع النفط الأفريقي**، مجلة أفريقيا قارتنا، العدد 05، ماي 2013، ص 02.

إلى الأسواق العالمية[101]، كما تستفيد من قربها الجغرافي من أوروبا وأميركا [102]، بالاضافة الى أن احتياطات القارة متصلة مباشرة بالساحل الشرقي للولايات المتحدة [103].

و يعد الاتحاد الأوروبي باعتباره من أهم المناطق المستهلكة للنفط، فان 50 بالمائة من احتياجاته النفطية تستورد من الخارج، و هذا بالإضافة الى منطقة شمال و جنوب شرق آسيا، و منطقة أمريكا الشمالية[104].

و قد شهدت السوق النفطية متغيرات عدة مع مطلع القرن الحادي والعشرين في مقدمتها الطلب الواسع على الطاقة من قبل دول كانت الى ما يقرب من عقد من الزمن لا تؤثر كثيرا على التوازن في سوق العرض و الطلب، ولا تتنافس مع الولايات المتحدة الاميركية و أوروبا، كما هي الحال مع الصين و الهند مثلا التي تستورد الصين 60 % من احتياجاتها من الطاقة من الخارج، بينما تستورد الهند 50 % من احتياجاتها [105].

و هو ما دفع الامدادات النفطية الأفريقية لا تنحصر في السوق الأمريكية و الأوروبية بل تمتد الى السوق الأسيوية، و تكتسب تدريجيا أهمية بارزة في حسابات الصين فأكثر من 31 % من احتياجاتها النفطية تأتي من مصادر أفريقية [106].

---

[101]– محمد جمال عرفة، **الصين والتغيير الناعم في إفريقيا.. العولمة البديلة**، تاريخ الاطلاع :2016/01/03 ، نقلا عن: http://goo.gl/zuY6Ri

[102]– كوثر عباس الربيعي، مرجع سبق ذكره.

[103]– جان– كريستوف سرفان، **الهجمة على الذهب الأسود الأفريقي**، تاريخ الاطلاع :2016/01/08، نقلا عن: goo.gl/8em5XY.

[104]- تشانج تزي كوين، المرجع السابق .

[105]– كوثر عباس الربيعي، المرجع السابق.

[106]– كريس ألدن، تر: عثمان الجبالي المثلوثي، **الصين في أفريقيا: شريك أم منافس**، الطبعة الاولى، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2009، ص 24.

المبحث الثاني: أهمية النفط الأفريقي

المطلب الأول: الأهمية الاستراتيجية للنفط الأفريقي

سيكون للأهمية المتزايدة لقضايا أمن الطاقة عدد من الارتدادات الجيوسياسية، حيث سيؤدي التركيز العالمي على أمن الطاقة إلى زيادة الأهمية للمناطق الغنية باحتياطيات النفط والغاز الطبيعي [107] ، و تعد السيطرة على الموارد الطبيعية عامة، و النفط خاصة، هي أحد الاسباب الرئيسية وراء التورط العسكري الأمريكي في أي مكان من العالم، و أكد جيريمي كينان أن الحالة نفسها تنطبق على الهدف من الوجود العسكري الأمريكي في غرب افريقيا [108]، اذ تتضمن مبادئ الأفريكوم بحسب النائب الاميرال روبرت مولر حماية التدفق الحر للموارد الطبيعية الافريقية الى السوق العالمية، و مواجهة انقطاع امدادات النفط و الهجمات الارهابية[109].

و على امتداد السنوات العشر الممتدة من 1998–2008 سجلت افريقيا جنوب الصحراء زيادة استثنائية في الانتاج بأكثر من 51 % و بين عامي 2000–2004 أسهمت أفريقيا بربع النفط المكتشف خارج شمال أمريكا، و 12 % من الغاز الطبيعي المكتشف، و ازدادت احتياطات افريقيا بنسبة 25 % نتيجة زيادة عملية الاستكشاف النفط و الغاز على مدى السنوات 1998 – 2008 [110]، و بالرغم من أن احتياطات النفط المؤكدة في غرب افريقيا لا تضاهي تلك الموجودة في الخليج العربي، فانها تكفي للحفاظ على ثبات الأسواق في حالة انقطاع الامدادات من مناطق أخرى غير مستقرة، بعبارة أخرى يمكن ان تكون بمثابة المنطقة البديل، و التي توفر الفرص الاكثر امنا و الاقل تعقيدا لتجنب تعطل الامدادات و تقلب الاسعار و الحد من الاعتماد الامريكي على نفط الشرق الاوسط [111].

لكن بالرغم من ذلك الوضع الراهن يقدم معطى متغير لما سبقه. و هو ما يتبين من خلال الانحدار الحاد للواردات النفطية من شمال و غرب أفريقيا نحو الولايات المتحدة بسبب عامل

---

[107]– عمرو عبد العاطي، المرجع السابق، ص 10 – 11.

[108]– فوزية قاسي، **الساحل الافريقي من منظور الأمن الطاقوي الأمريكي: حماية تدفق الامدادات من خليج غينيا**، مجلة قراءات افريقية، ع 09، مارس 2014 ، ص 34 .

[109] - Daneil Volman, **Obama, AFRICOM, and US Military Policy Towards Africa**, Working Paper, Number 14, (USA, North Western university press , 2009) p 08.

[110]– تلميذ أحمد، المرجع السابق، ص 397.

[111]- فوزية قاسي، المرجع السابق ، ص 35 .

الانتاج الداخلي. و بروز التساؤل عن المصالح الامريكية تجاه الدول الافريقية المنتجة للنفط و تحديدا نيجيريا الجزائر و أنغولا و امكانية التغير. لكن بالرغم من ذلك أحد الاجابات المطروحة هي لا، و السبب اعتبارات الاهمية الجيوسياسية [112].

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية للنفط الأفريقي

و تحتوي القارة الأفريقية على موارد طبيعية وأولية ضخمة أخرى، حيث تنتج حوالي 90 في المئة من البلاتين المنتج في العالم، و40 في المئة من إنتاج الألماس، وتحوز 50 في المئة من احتياطي الذهب، و30 في المئة من اليورانيوم الهام في الصناعات النووية، وتنتج 27 في المئة من إجمالي كمية الكوبالت المنتجة، أما خام الحديد فتقوم القارة بإنتاج ما نسبته 9 في المئة من إجمالي إنتاجه حول العالم .

كما تملك القارة الأفريقية حوالي 124 مليار برميل من احتياطي النفط، وهو ما يشكل حوالي 12 بالمئة من الاحتياطي العالمي وتتركز الثروة النفطية في دول نيجيريا والجزائر ومصر وأنجولا وليبيا والسودان وغينيا الاستوائية والكونغو والجابون وجنوب أفريقيا. كما تبلغ احتياطياتها من الغاز الطبيعي حوالي 10 في المئة من إجمالي الاحتياطي العالمي، حيث تملك حوالي 500 تريليون متر مكعب من احتياطي الغاز الطبيعي [113].

و التحول المهم يتمثل في ظهور ميل متواصل للتنويع فيما يتعلق بمواقع انتاج النفط او بحجم المتاجرة به على المستوى الدولي، و اضحى تعزيز امن الامدادات – من خلال تنويع مصادرها – مسألة فائقة الاهمية بالنسبة للحكومات، فمثل هدا التنوع من شانه احداث زيادة مهمة في حجم الطلب [114]. و في أكتوبر من سنة 2000 بادرت الصين إلى إنشاء منتدى التعاون الصيني–الأفريقي لتعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية، و يضم في عضويته أكثر من 45 دولة أفريقية، حيث نمت التجارة الثنائية بين الصين وأفريقيا من 10.6 مليارات دولار في عام 2000 إلى 160 مليار دولار في عام 2011 [115].

---

[112] - David Kay, **Energy Geopolitics: Challenges and Opportunities**, Final Report, Washington D.C: the International Security Advisory Board , 2014), p 23.

[113]– عبد الكريم حمودي، **الصين تغزو أفريقيا اقتصادياً**، تاريخ الاطلاع :2016/01/03 ، نقلا عن: goo.gl/8em5XY

[114]– **نفط الخليج بعد الحرب على العراق: استراتيجيات و سياسات**، المرجع السابق، ص 13.

[115]- عبد الكريم حمودي، المرجع السابق .

و انتقل التبادل التجاري الصيني– الأفريقي من حدود مليار واحد من الدولارات في حقبة السبعينيات، ليرتفع مع مرور الوقت وليصل في عام 2013 إلى ما يزيد على الـ210 مليارات دولار، مقابل 85 مليار دولار قيمته بين واشنطن والبلدان الأفريقية، لتغدو صادرات أفريقيا إلى الصين ضعفي الصادرات إلى الولايات المتحدة، وأربعة أضعاف الصادرات الأفريقية إلى دول الاتحاد الأوروبي، ومن أبرز الدول المستفيدة من التبادل التجاري الصيني–الأفريقي، أنغولا الشريك الأفريقي الأكبر للصين بحجم تجارة بلغ 17.66 مليار دولار، تليها جنوب أفريقيا 16.6 ملياراً، السودان 6.39 مليارات، مصر 5.86 مليارات ونيجيريا 6.37 مليارات، و أشار تقرير صادر عن البنك الدولي إلى أنّه ومنذ عام 2008 أصبحت الصين أكبر مستثمر في أفريقيا، وأظهرت المؤشرات أنّها أصبحت أكبر شريك تجاري منذ عام 2009، وتشمل الاستثمارات الصينية جميع القطاعات، وأصبحت محركاً مهماً للنمو الاقتصادي الأفريقي [116].

[116]- عبد الكريم حمودي، مرجع سبق ذكره .

المبحث الثالث: الرهانات الدولية على النفط الأفريقي

بالنظر الى مجموع المؤشرات الخاصة بالنفط الأفريقي من حيث الانتاج و الاحتياط المؤكد، و امكانية تحقيق المزيد من الاكتشافات و التي تدل على أن أفريقيا دخلت مرحلة من الانفجار للموارد الطاقوية بصورة تشمل أقاليم القارة [117]، و بروز دول أفريقية نفطية جديدة مع كثافة حجم الاستثمارات و التبادلات التجارية و بالتحديد مع أبرز الفواعل الدولية المستهلكة للنفط في الفترة الراهنة نحو كل من الولايات المتحدة و الصين و السياسة الطاقوية القائمة نحو زيادة حجم التبادلات التجارية و مستوى تدفق الامدادات النفطية الافريقية، و هنا يبرز التساؤل حول مضامين هذا الرهان الطاقوي و الذي نتعرض له بمزيد من التفضيل في المطلبين التاليين.

المطلب الأول: الرهان الأمريكي على النفط الأفريقي

تصنف الولايات المتحدة الأمريكية ضمن الدول الكبرى المنتجة للنفط والمستوردة له في نفس الوقت[118]، و بحسب أيان رتليدج في حالة الولايات المتحدة، كان أهم نمط من أنماط السلوك يظهر من دراسة سياستها الخارجية في الثمانين سنة الماضية و أكثرها تكرارا هو الاهتمام الأساسي و الدائم بالشؤون الجيوسياسية النفطية و تورطها فيها [119].

و في فترة ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، ركزت استراتيجيات الأمن القومي الأميركي على أهمية سعي الإدارات الأميركية نحو تعزيز أمن الطاقة الأميركي من خلال العمل مع حلفائها وشركائها التجاريين والدول المنتجة للطاقة وذات الثقل في سوق الطاقة الدولية لتوسيع مصادر إمدادات الطاقة الدولية وأنواعها و أن الحصول على النفط الخارجي قضية أمن قومي، ما دفعهم إلى اعتبار حماية مصادر الطاقة الخارجية مكونا من مكونات الاستراتيجية العسكرية الأميركية [120] ، و هو ما يتضح من خلال تشكيل ادارة بوش الابن في 17 ماي 2001 ، مجموعة عمل برئاسة ديك تشيني نائب الرئيس للبحث والدراسة في سياسة

---

[117] - Hussein El Hag, **Africa Has Huge Potential Of Energy Resources**, Oil And Gas Business, N 04, Mai 2015, p 64.

[118]– عبد الكريم حمودي، **خطط أمريكية حثيثة للسيطرة على منابع النفط في العالم** ، تاريخ الاطلاع :2016/01/04 ، نقلا عن: http://goo.gl/Av80Yz

[119]– أيان رتليدج، المرجع السابق، ص 11.

[120]– عمرو عبد العاطي، المرجع السابق، ص 18.

الدولة للطاقة ، وقدمت بدورها تقريرا عن سياسة الدولة للطاقة يتمحور حول المسألة النفطية بالذات [121].

و تعود أهمية النفط الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية إلى عدد من العوامل، من أهمها :

- تراجع إنتاج النفط في مناطق عديدة، وبخاصة خليج المكسيك وبحر الشمال، وذلك في مقابل النمو الكبير في قطاع النفط الإفريقي.
- دخول دول أفريقية جديدة إلى ميدان إنتاج النفط وتصديره، فضلاً عن نوعيته.
- قرب منابع النفط الإفريقي من السواحل الشرقية الأمريكية و انخفاض تكاليف نقله.
- خطوط نقل النفط الإفريقي تمر عبر مناطق أكثر أمناً نسبياً من منطقة الخليج والشرق الأوسط، وهي ميزة في غاية الأهمية [122].

و تظهر السياسة الأمريكية أكثر اهتماما بالنفط الأفريقي كبديل عن نفط الشرق الأوسط حيث تنظر الى النفط في افريقيا باعتباره مصلحة قومية استراتيجية، و عليه تصبح بعض الدول مثل نيجيريا، أنغولا و الغابون مصادر مهمة لتوفير النفط [123]، فالتحول المهم للسياسية الامريكية نحو القارة الإفريقية منذ فترة جورج دبليو بوش تمثل في زيادة تدفقات الامدادات النفطية، و بروز مجموع مبادرات سياسية و عسكرية – أمنية أبرزها مبادرة قيادة أفريكوم [124].

و هو ما انعكس على وضع أفريقيا في المجال الإستراتيجي الأمريكي من وضع هامشي إلى وضع مركزي، حيث النفط أحد الاهتمامات الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية[125]، و أكد **بول ميكائيل ووبي** مدير المعهد الأمريكي للدراسات الاستراتيجية المتقدمة في كلمته التي ألقاها في ندوة: النفط الأفريقي وأولوياته الأمنية للولايات المتحدة والتنمية في أفريقيا، أن المؤشرات والأرقام والإحصاءات الصادرة من الإدارة الأمريكية لشؤون النفط والطاقة تؤكد عمل

---

[121]– تشانج تزي كوين، المرجع السابق.

[122]– أيمن شبانة، المرجع السابق.

[123]– حمدي عبد الرحمن حسن، **سياسات التنافس الدولي في أفريقيا**، مجلة قراءات افريقية، العدد الثاني، سبتمبر 2005، ص 57.

[124] - Jennifer G. Cooke and Stephen QJ. Morrison, **Beyond the Bush Years: Critical Challenges for the Obama Administration**, Washington D.C: CSIS, 2009, p 03.

[125]– بلهول نسيم، **المبادرة العسكرية الأمريكية في أفريقيا: مقاربة استراتيجية جديدة؟**، ، تاريخ الاطلاع :2016/01/05 ، نقلا عن:

كافة الترتيبات لرفع نسبة الاستيراد الأمريكي من النفط الأفريقي إلى 50 في المائة من مجموع النفط المستورد [126]، و ذلك بعد أن شكل نفط المناطق شبه الصحراوية بإفريقيا في 2006 تقريبا 18 بالمئة من إجمالي واردات الولايات المتحدة الأمريكية أي 1.8 مليون برميل يوميا[127].

المطلب الثاني: الرهان الصيني على النفط الأفريقي

تعد الصين حاليا من أكبر المستوردين للنفط في العالم [128]، و الأمن النفطي الصينى يواجه على الصعيد الداخلي عدم قدرة المصادر المحلية الايفاء وتلبية حاجيات ومتطلبات التنمية الاقتصادية، و قد ارتفعت نسبة اعتمادها على الخارج الى 33.8 بالمائة عام 2000، بعد ان كانت 7.6 بالمائة فقط عام 1995 [129]، اذ يحقق الاقتصاد الصيني نمواً بمعدل سنوي كبير ما بين 8 – 10%، وهو ما يجعله يعتمد اعتماداً متزايداً على النفط المستورد حيث تستورد بكين أكثر من 25% من واردتها النفطية من إفريقيا [130].

و تسعى الصين الى تعزيز علاقاتها السياسية بالدول الأفريقية، و مع أن العلاقات الصينية – الأفريقية قديمة تاريخيا، و تستند الى مبدأ عدم التدخل، فان الدافع الاقتصادي هو المهيمن الان بشكل لا يقبل الجدل[131]، و بحسب كريس ألدن أثارت سرعة وتيرة التغير في العلاقات الاقتصادية – الأفريقية جدلا كبيرا في دوائر صنع القرار و بين صفوف الاكاديميين [132]، وقد أشار معهد سياسة الأمن والتنمية في تقرير حول الصين وإفريقيا لتحوّل الاقتصاد إلى قضية مركزية بما في ذلك ضمان الوصول إلى مصادر الطاقة في إفريقيا وإلى السلع والمواد الأولية اللازمة لضمان التنمية الاقتصادية الصينية [133] ، فأغلب استثمارات الصين في افريقيا كانت

---

[126]– عبد الكريم حمودي، المرجع السابق.

[127]- بلهول نسيم، المرجع السابق.

[128] –Amory B. Lovins and Jon C. Creyts, **Reinventing Fire Three Energy Game changers for China and the World.** China Policy Review. November 2013 , p 08.

[129]– تشانج تزي كوين، المرجع السابق.

[130]– محمد جمال عرفة، المرجع السابق.

[131]– ايان تايلر، **دبلوماسية الصين النفطية في أفريقيا**، الطبعة الأولى، أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، 2007، ص 11.

[132]– كريس ألدن، المرجع السابق، ص 14.

[133]– محمد جمال عرفة، المرجع السابق .

في قطاع الطاقة [134] ، كما تحول تواجد و ممارسات الشركات الصينية في افريقيا الى سياسات دائمة للمشهد الاقتصادي الافريقي [135].

و تقوم هذه السياسة على الرغبة في التغلب على فرط الاعتماد على السوق العالمية للنفط، و ذلك اما من خلال الحصول على حصص رئيسية فعلية في حقول النفط الأفريقية، أو بحماية وصولها الى تلك الحقول[136]، و الطريقة التي تمكنت بها الصين من تعزيز هذه السياسة هي استخدام ما تسميه سياسة العلاقات الخاصة، أو سياسة التعاون الصيني – الأفريقي التي تحقق مصلحة كلا الطرفين و انعكس تصاعد وتيرة دبلوماسية الموارد الصينية في البحث عن الامدادات النفطية بشكل كبير على وجود بكين في الصناعة النفطية في أفريقيا[137]،

و من هذا المنطلق، أفريقيا تكتسب تدريجيا أهمية في حسابات الصين فأكثر من 31% من احتياجات الصين النفطية تأتي من مصادر أفريقية، و من المرجح أن يزيد التوسع في هذا الاتجاه من خلال شراء حصص كبيرة في دلتا نيجيريا، و بذلك تمثل موارد الطاقة بؤرة التركيز الاهم بالنسبة الى تغلغل الصين في القارة، و تحتل الجزء الاكبر من زخم استثماراتها و جهودها الدبلوماسية [138]، و هو ما دفع الصين الى أن تلعب دورا متزايد التأثير على القارة الأفريقية [139].

[134]– كريس ألدن المرجع السابق، ص 124.

[135]– المرجع نفسه، ص 139.

[136]– المرجع نفسه ، ص 13.

[137]– ايان تايلر، المرجع السابق، ص 14 – 15.

[138]– كريس ألدن، المرجع السابق، ص 24– 25.

[139]– المرجع نفسه، ص 143.

الفصل الثالث: رهانات و تحديات جيوسياسية النفط في خليج غينيا

يعتبر خليج غينيا بمثابة المنطقة الساحلية الممتدة على المحيط الأطلسي و البوابة الغربية المطلة على البر الافريقي لدول جنوب الصحراء و يتم لحسابات إقتصادية توسيعها لتشمل الشريط الساحلي الممتد من غرب إفريقيا و افريقيا جنوب الصحراء، فهو أحد المجالات الجيوسياسية التي شهدت اهتمام الفواعل الدولية، على خلاف ما كانت عليه في ظل الحرب الباردة، و تصاعدت حدة الاهتمام بهذه المنطقة خاصة مع وجود مؤشرات ايجابية جدا على مستوى الاستكشافات النفطية والغازية مما خلق تنافسا بين الصين والولايات المتحدة .

و في هذا السياق يتم معالجة هذا الفصل و التطرق الى توزيع الإمكانات و الإمدادات النفطية في خليج غينيا، و تحديد الأهمية الاستراتيجية و الاقتصادية لنفط المنطقة، و التي دفعت الى بروز المنافسة الدولية بين أبرز الفواعل الدولية المستهلكة للموارد الطاقوية عالميا التي ارتبطت بجملة من التحديات الجيوسياسية المقترنة بنفط المنطقة و ذلك بالتركيز على كل من التحدي السياسي التنموي و ما أصطلح عليه لعنة الموارد في أفريقيا و التحدي الأمني من خلال تبعات العسكرة الأمريكية للمنطقة، و ذلك من خلال المباحث الثلاثة التالية:

المبحث الأول: مؤشرات و أهمية النفط في خليج غينيا

المبحث الثاني: الرهانات الدولية على النفط في خليج غينيا

المبحث الثالث: تحديات الرهان الدولي على النفط في خليج غينيا

المبحث الأول: مؤشرات و أهمية النفط في خليج غينيا

ان الحديث عن جيوسياسية نفط خليج غينيا يرتبط بمجموعة تطورات ضمن فضاء جيوسياسي يشهد استقطاب على المستوى الاقتصادي و السياسي و الأمني، و ذلك بالنظر الى الحركيات و مختلف الوقائع بالمنطقة، و منها التطورات الحاصلة على مستوى الاكتشافات النفطية في دول افريقيا جنوب الصحراء و بروز دول نفطية جديدة ساهمت في ادراج خليج غينيا كمنطقة نفطية بامتياز، و هو ما يدفعنا الى التساؤل عن مؤشرات الدول النفطية في خليج غينيا و مدى انعكاساتها على المستويين الاقتصادي و الاستراتيجي، و الذي نحاول تحديده في المطلبين الاتي ذكرهما.

المطلب الأول: مؤشرات الدول النفطية في خليج غينيا

بداية تشهد الخريطة النفطية الجديدة في العالم في المرحلة الراهنة، انتقال عمليات التنقيب و الانتاج من مواقعها التقليدية، كالخليج مثلا، الى مناطق جديدة تشمل روسيا و حوض بحر قزوين، و فنزويلا و غرب افريقيا[140]، هذه الأخيرة تتوفر على أعلى نسبة اكتشافات في الاحتياطات النفطية الجديدة في العالم، وهذا ما يعزز الاحتمالات أن تتحول المنطقة خلال القرن الحادي و العشرين كمورد أساسي للنفط للاقتصاد العالمي، وعليه يعتبر الاحتياطي النفطي الكبير للمنطقة مصدر جذب لشركات النفط الدولية [141].

و بحسب المسح الجيولوجي الامريكي يمكن ان تصل احتياطات النفط غير المستكشفة في غرب افريقيا الى 72 مليار برميل، و بعبارات نفطية، يمكن ان يصل إجمالي الاحتياطات في افريقيا جنوب الصحراء الى نحو 121 مليار برميل، أي اعلى من مثيلاتها في أمريكا الشمالية، و أوروبا، و منطقة اسيا – المحيط الهادئ و جنوب أسيا – [142].

و من الملاحظ أن المخزون النفطي الإفريقي قد أرتفع بشكل كبير الى أكثر من النصف وذلك من 53.4 مليار برميل عام 1980 إلى 125.6 مليار برميل عام 2008، وهذا يدل على تزايد الإستثمارات في مجال الإستكشاف والإنتاج وبالتحديد في منطقة شمال وغرب افريقيا

---

[140]– **نفط الخليج بعد الحرب على العراق: استراتيجيات و سياسات**، المرجع السابق، ص 7.

[141] – Freedom C. Onuoha, op.cit , p 03.

[142]– تلميذ أحمد، المرجع السابق، ص 398.

و يتواجد 90%من المخزون الإفريقي في خمس دول: ليبيا، نيجيريا، أنغولا، الجزائر والسودان[143].

و على هذا الأساس، خليج غينيا يضم منتجين كبيرين للنفط، هما كل من دولة نيجيريا و أنغولا، حيث انتقلت الاحتياطات المكتشفة في نيجيريا من 7.16 مليار برميل في عام 1984 ، إلى 21 مليار في 1994 و 35 مليار في نهاية 2004 ، و تشكل نيجيريا المنتج الأول للنفط الخام في القارة الأفريقية، و استحوذت نيجيريا منذ عام 2005 ،على 189 تريليون قدم مكعب من الاحتياطي المكتشف من الغاز ، و 5.35 مليار برميل من النفط الخام المكتشف ، أي السادسة و التاسعة في الاحتياطات المكتشفة من الغاز و النفط على التوالي [144].

أما أنغولا تمتلك الاحتياطي النفطي الثاني المكتشف في أفريقيا جنوب الصحراء، بحجم 8.8 مليار برميل، و قدرة انتاجية تصل الى حدود 1 مليون برميل في اليوم سنة 2005 [145]، كما أعلنت الشركة البريطانية بريتيش بتروبيوم و شركة توتال الفرنسية منذ منتصف 2005 عن سلسلة من الاكتشافات في منطقة شاطئية عميقة في أنغولا [146].

كما تمتلك دول أخرى مجموعة من الإمكانات النفطية في خليج غينيا، و من بينها دولة ساو تومي و برانسيب الجزيرتان المقابل للحدود البحرية النيجيرية، و التي تحتوي ما بين 5 و 10 مليار برميل من الاحتياط النفطي [147]، هذا بالإضافة الى غينيا الاستوائية التي ارتفع إنتاجها النفطي من 17000 برميل في اليوم عام 1996 إلى 220000 برميل في اليوم عام 2002 و 350000 برميل في اليوم عام 2004 ، حيث تمتلك احتياطات مكتشفة قدرت بأكثر من 2 مليار برميل من النفط [148].

و بالتالي تشير مجموع المؤشرات النفطية لدول خليج غينيا الى قابلية المنطقة لتطوير الانتاج النفطي و المخزونات الاحتياطية المكتشفة المعبر عنه من خلال التطور الكبير و الهام

---

[143]– **الواقع والآفاق المستقبلية للنفط والغاز بالقارة الإفريقية**، المنتدى رفيع المستوى حول التعاون العربي الأفريقي في مجال الإستثمار والتجارة الليبية، 25 و 26 سبتمبر 2010 ، ص ص 07 – 08.

[144]– فيليب سيبيل لوبيز، المرجع السابق، ص 143.

[145]– المرجع السابق، ص 156

[146]– المرجع السابق، ص 160.

[147]– المرجع السابق، ص 143.

[148]– المرجع السابق، ص 164.

لمؤشرات المنطقة على مستوى الخريطة النفطية العالمية و **صعود خليج غينيا كمنطقة نفطية واعدة بامتياز**، و على المدى القريب بالإمكان اعتبارها بمثابة منطقة أساسية لانتاج و توريد النفط الى الدول المستهلكة و قابلية تحقيق ذلك في ظل تكثيف للاستثمارات و الشراكات الدولية مما يعبر عن أهمية المنطقة على المستويين الاقتصادي و الاستراتيجي نظرا لحجم الاحتياطات، و الى القدرة النسبية الهامة على تلبية جزء معتبر من الطلب النفطي العالمي، و الذي نحاول معالجته بمزيد من التفصيل في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية و الاستراتيجية للنفط في خليج غينيا

تضاعفت الاحتياطات النفطية في افريقيا في الفترة من 1985 الى 2005 وقدرت عند 114.3 مليار برميل تمثل 10% من الاحتياطات العالمية، و يحتوي خليج غينيا لوحده بأكثر من 70% من انتاج القارة و 75% من الاحتياطيات المكتشفة [149]، وبالرغم من أن نسبة الاحتياطيات المثبتة في القارة متواضعة نسبياً مقارنة بنظيرتها في الشرق الأوسط فإن هناك العديد من المناطق غير المكتشفة، والتي يمكن أن تحوي كميات كبيرة من النفط والغاز بشكل يجعل من **القارة الملجأ الأخير غير المستنفد بعد نفطياً** ، خاصة أن قدرات الإنتاج في العديد من دول القارة لم تصل إلى طاقتها القصوى [150].

و يعتبر خليج غينيا أبرز المناطق في الخريطة النفطية العالمية، و ذلك باحتياطي من النفط المؤكد يشمل دول نيجيريا، أنغولا، غينيا الاستوائية، الكونغو برازافيل، الكاميرون، ساوتومي و برنسيب، الى ما يقارب 55 مليار برميل، و هي تكافئ 4.8 % اجمالي الاحتياطي العالمي[151]، كما يعد أهم مركز لإنتاج النفط من المياه العميقة في العالم، بما يعادل 11% من الانتاج العالمي[152]، و القطب العالمي الأول في انتاج النفط بعيداً خارج الحدود البرية [153] .

---

[149]– سعد حقي توفيق، المرجع السابق، ص 15 – 16.

[150]– أحمد مقرم النهدي، المرجع السابق.

[151] – Philippe Copinschi et Pierre Noel, **L'Afrique dans la Géopolitique Mondiale du Pétrole**, Afrique Contemporaine, Vol 04, n 2016, 2005, p 29.

[152]– سعد حقي توفيق، التنافس الدولي وضمان امن النفط، المرجع السابق، ص 15.

[153]– جان– كريستوف سرفان، المرجع السابق

و يعد خليج غينيا بمثابة أقليم واسع، متعدد و ذو أهمية [154]، و يبرز التقارب الاقليمي جغرافيا للواجهة البحرية المطلة لخليج غينيا ذو أهمية لتجارة النقل بالسفن نحو أوروبا و أمريكا، **هذا التقارب يرفع من الأهمية الاقليمية للمنطقة الغربية لافريقيا** و مدى المساهمة في دعم الطلب العالمي على الطاقة، و بالخصوص من النفط منخفض الكبريت و التي تتوفر عليه دول الخليج [155].

و كما يشكل خلو منطقة خليج غينيا من أي مضائق أو نقاط مرور تقيد الملاحة البحرية أو تزيد من تعرض المنطقة لهجمات القرصنة، **نقاط قوة تساعد المنطقة في الاستمرار في لعب دورها كمحور رئيسي للتبادل التجاري البحري** لصادرات الطاقة [156] ، و من هذه الزاوية تكمن الأهمية الاستراتيجية لخليج غينيا من حيث المخزون النفطي الاحتياطي،...، والأهمية الاقتصادية بتوفره على النفط ذو نوعية عالية [157] .

و تأسيسا على ما سبق ذكره، تعد مجموع الاعتبارات الاستراتيجية و الاقتصادية من الاحتياطي النفطي، التقارب الاقليمي، خصوصية الموقع الجغرافي، نوعية النفط العالية بمثابة عوامل تدعم قابلية المنطقة أن تحتل مكانة أساسية ضمن خريطة تدفق الامدادات النفطية نحو الدول المستهلكة و رهان ضمان أمنها الطاقوي، و الذي يتم تسليط الضوء عليه في المبحث الموالي.

---

[154] – Charles UKEJE . Wullson MVOMO ELA, **Approche Africaine de la Sécurité Maritime : Cas du Golfe de Guinée**, Nigeria: Friedrich-Ebert-Stiftung, Décembre 2013, p 09.

[155] – **Maritime Security in the Gulf of Guinea**, Report of the conference held at Chatham House, London, 6 December 2012, The Royal Institute of International Affairs, 2013, p 05.

[156] – Freedom C. Onuoha, op.cit , 2012, p 03.

[157] – Michael Roll, **Introduction: Resource Governance, Development and Democracy in the Gulf of Guinea**, in: **Fuelling the World – Failing the Region? Oil Governance and Development in Africa's Gulf of Guinea**, Friedrich-Ebert-Stiftung, Nigeria, 2011, p 14.

المبحث الثاني: الرهانات الدولية على النفط في خليج غينيا

بالنسبة للإمدادات النفطية الخاصة بدول خليج غينيا ترتبط تاريخيا و منذ بداية الانتاج النيجيري نحو السوق الأوروبية في المراحل الأولى و لاحقا السوق الأمريكية و الأسيوية، لكن خلال السنوات الاخيرة برزت كل من الولايات المتحدة الامريكية و الصين كأكبر الموردين للنفط من الدول المطلة على الخليج من الجنوب و الى غاية دول الساحل الغربي للقارة [158].

وللوهلة الأولى يمكن اعتبار هذا التغير بمثابة نتيجة مباشرة للارتفاع المستمر للطلب، لكن بالنظر الى مركزية المصالح النفطية في استراتيجيات كلا الدولتين من خلال تطور العلاقات لتصل الى مرحلة بناء شراكات سياسية و اقتصادية و عسكرية على أعلى مستوى بين الدول الأفريقية و الولايات المتحدة و الصين في اطارها الثنائي و المتعدد، و مركزية حماية الطاقة و أمن الامدادات في مقدمة الموضوعات مثلما صرح به الجنرال **بانتز كرادوك** قائد يوكوم بتقديم المساعدة في السيطرة على حالة عدم الاستقرار ضمن الفضاء الجيوسياسي و الأمني، و قد تصبح أفريكوم أكثر تدخلاً في الأمن البحري في خليج غينيا، حيث ترتفع توقعات الحفر بالمياه العميقة [159].

و هو ما يثير التساؤلات بخصوص حدود التأثير و لعب دور فاعل في بيئة جيوسياسية و أمنية توصف باللااستقرار و الهشاشة نظرا لطبيعة و مستوى التهديدات على مستوى الدولة الأفريقية أبرزها الانقلابات العسكرية و الهجمات على البنية التحتية و وسائل نقل النفط في المجالين البري و البحري، مما يطرح مسألة مركزية الرهان الأمريكي و الصيني على نفط المنطقة و ارتفاع تكاليف ضمان تدفق الامدادات النفطية، و الذي يتم التفصيل له في المطلبين التاليين.

---

[158]– صبحي قنصوه، **النفط والسياسة في دلتا النيجر: صراع لا ينتهي**، تاريخ الاطلاع: 2016/03/03، نقلا عن: http://goo.gl/R83CSZ

[159]– **بلهول نسيم، المبادرة العسكرية الأمريكية في أفريقيا: مقاربة استراتيجية جديدة؟** تاريخ الاطلاع: 2016/06/28، نقلا عن:.https://goo.gl/NSCHZo

المطلب الأول: الرهان الأمريكي على النفط في خليج غينيا

تحتل منطقة غرب إفريقيا أهمية خاصة، حيث تسيطر على الاستثمار في هذه المنطقة شركات أمريكية و تستورد الولايات المتحدة من غرب إفريقيا نحو 1.5 مليون برميل يومياً وهي تقريباً الكمية نفسها التي تستوردها من المملكة العربية السعودية [160]، و تولي اهتماما خاصا بالنفط في أنغولا بالإضافة الى استثمارات الشركات النفطية الأمريكية للحصول على النفط من التشاد عبر خط أنابيب أنشأته شركة **اكسون موبيل** لربط حقول النفط التشادية بموانئ التصدير في الكاميرون، فهي من خلال الإمدادات النفطية المتوفرة في دول خليج غينيا تستفيد من قربها الجغرافي بالدرجة الأولى[161].

و تسارع هذا الاهتمام منذ 2001 و الانطلاق نحو توسيع الادارة العسكرية و الاقتصادية على الموارد الطبيعية في المناطق الاستراتيجية أين تتركز احتياطات النفط و الغاز[162]، و خاصة مع الاكتشافات النفطية في المناطق الجديدة و منها منطقة خليج غينيا و الاكتشافات الحاصلة في المجال الجغرافي الداخلي للإقليم نحو دول افريقيا جنوب الصحراء خاصة دول الساحل الأفريقي، وسط و غرب افريقيا، و تعد الولايات المتحدة أكبر مستورد للنفط النيجيري، حيث تستورد وحدها ما بين 40% و 50% من إنتاج نيجيريا من النفط الخام، كما تأتي نيجيريا في الترتيب الخامس كأكبر مصدر للنفط الخام إلى الولايات المتحدة [163].

و يعتبر جورج بيرسن أن الحقول في منطقة خليج غينيا ذات أهمية متزايدة في ما يتعلق بإمدادات الطاقة إلى الولايات المتحدة [164]، ففي 2003 ، أدى وقوع محاولة انقلاب في ساو تومي وبرنسيب، إلى تسريع التدخل الأميركي وبعد ثلاثة أشهر فقط قدمت الشركات النفطية الأميركية 500 مليون دولار من اجل التنقيب في عمق مياه خليج غينيا الذي تتقاسمه نيجيريا

---

[160]– غازي فيصل حسين، **العلاقات الجيوسياسية الامريكية الافريقية**، تاريخ الاطلاع: 2016/03/03، نقلا عن:
https://groups.google.com/forum/#!topic/fayad61/ki4_AWK0s10

[161]– كوثر عباس الربيعي، المرجع السابق.

[162] –vassilis K.Fouskas and Bulent Gokay, **The New American Imperialism: Bush War on Terror and Blood for Oil**, USA : Praeger Security International, 2005, p 05.

[163]– صبحي قنصوه، المرجع السابق.

[164]– غازي فيصل حسين، المرجع السابق.

مع ساو تومي وبرنسيب [165]. و هو ما يشير الى أولوية المصالح النفطية الأمريكية بالمنطقة مما يستدعي توظيف كل من الأداة المالية و العسكرية للحفاظ عليها.

ومن جهة أخرى فإن هذه الاحتياطات النفطية، بحسب **روبرت مورفي** مستشار وزارة الخارجية للشؤون الافريقية، تبقى في منأى عن أي اضطرابات سياسية أو اجتماعية محتملة، و نادراً ما تتخذ بعداً اقليمياً أو إيديولوجياً قد يفضي الى عملية حظر جديدة [166]، و لكن بالرغم من ذلك يشير **ديفيد كاي** أن الوضع الراهن يقدم معطى متغير لما سبقه، و هو ما يتبين من خلال الانحدار الحاد للواردات النفطية من شمال و غرب أفريقيا نحو الولايات المتحدة بسبب عامل الانتاج الداخلي المتصاعد و بروز التساؤل عن المصالح الامريكية تجاه الدول الافريقية المنتجة للنفط و تحديدا نيجيريا، و أنغولا و امكانية التغيير، لكن بالرغم من ذلك أحد الاجابات المطروحة هي لا، و السبب اعتبارات الأهمية الجيوسياسية [167]. بما يفيد أن الادراك الأمريكي شامل و متعدد المستويات يرتبط بمجموعة ملفات ذات أولوية و من بينها الموارد الطبيعية و الظاهرة الارهابية بالمنطقة.

و بالتالي فالإدراك الأمريكي للرهان النفطي يندرج ضمن تصور أمني مركب لضمان تدفق الامدادات النفطية في فضاء جيوسياسي و أمني يمتاز بضعف الأنظمة الحاكمة و صعود التهديدات اللاتماثلية، و عدم القدرة الاقتصادية على الاستثمار في الاحتياطات النفطية، يوفر المجال للولايات المتحدة لربط العلاقات السياسية و دعم الدول النفطية سياسيا و اقتصاديا و عسكريا في مقابل تنويع العلاقات مع الموردين و السيطرة على الانتاج النفطي في ظل صعود الطلب الصيني على نفط دول خليج غينيا بما يشكل تحديا لها، و الذي سيتم معالجته في المطلب التالي.

---

[165]– غازي فيصل حسين، المرجع السابق.

[166]– جان– كريستوف سرفان، المرجع السابق.

[167] – David Kay, **Energy Geopolitics: Challenges and Opportunities**, Final Report, Washington D.C: the International Security Advisory Board , 2014, p 23.

المطلب الثاني: الرهان الصيني على النفط في خليج غينيا

بداية، يعتبر التغير الهيكلي في ديناميات نمو الطلب على النفط ناتج عن تباطؤ مستمر في نمو الطلب في دول منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية و طفرة اقتصادية مستمرة في معظم الدول الأسيوية النامية [168]. حيث أصبحت الصين أحد اللاعبين العالميين الاساسين في الاقتصاد و الطاقة و أخذ تأثيرها يزداد على العرض و الطلب العالميين على الطاقة [169]، و السؤال المطروح هو ما اذا كان باستطاعة الصين التغلب على المخاطر الاقتصادية و الجيوسياسية على نحو متناسق من خلال تنويع خليط الوقود الخاص بها [170].

و بدأت الصين تبني استراتيجية التوجه نحو الخارج لتأمين إمداداتها من الطاقة وقد أدى سعي الصين للطاقة ولغيرها من الموارد الى دخولها افريقيا واخذت تجارة الصين مع افريقيا تزداد بشكل كبير [171]، و بحسب **كريس ألدن** افريقيا تكتسب تدريجيا أهمية بارزة في حسابات الصين، و أن أكثر من 31 % من احتياجاتها النفطية تأتي من مصادر أفريقية، و من المرجح أن يزيد التوسع في هذا الاتجاه من خلال شراء حصص كبيرة في دلتا نيجيريا [172]، حيث إنها تسعى لتجميع احتياطي استراتيجي من 100 مليون برميل، وذلك بالتركيز على دول منطقة خليج غينيا و تحديد كل من أنغولا، غينيا الاستوائية و الكونغو[173].

و نجد أنه من بين مصدري النفط الى الصين العشرة الأوائل أربع دول أفريقية هي أنغولا،السودان، جمهورية الكونغو و غينيا الاستوائية، و تخطت أنغولا عام 2006 المملكة العربية السعودية بصفة المصدر الرئيسي لواردات الصين النفطية [174].

---

[168]– عدنان شهاب الدين، **الطاقة و العلاقات الاستراتيجية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي و أسيا و الولايات المتحدة الامريكية: عملية توازن تنطوي على تحدي**. في كتاب: **الصين و الهند و الولايات المتحدة الأمريكية التنافس على موارد الطاقة**، المرجع السابق، ص 166.

[169]– كاتيوميكو سوتيسوجو، **تحالفات الطاقة في اسيان+ 3 و التعاون الاقليمي: نظرة موحدة لامن الطاقة في اسيا**، في كتاب: **الصين و الهند و الولايات المتحدة الأمريكية التنافس على موارد الطاقة**، المرجع السابق، ص 251.

[170]– جيفرس براون و أخرون، **سباق الطاقة بين الصين و الهند: دوافعه و فرص التعاون الممكنة**، في كتاب: **الصين و الهند و الولايات المتحدة الأمريكية التنافس على موارد الطاقة**، المرجع السابق، ص 259.

[171]– سعد حقي توفيق، التنافس الدولي وضمان امن النفط، المرجع السابق ، ص 24.

[172]– كريس ألدن، المرجع السابق، ص 24.

[173]– أيمن شبانة، المرجع السابق.

[174]– شايتيج باجبابي، المرجع السابق، ص 121.

وبـالنظر لتطـور علاقات الصين مع دول افريقيا دخلت الصين كمسـتثمر نفطـي في الـدول الافريقيـة المنتجـة للنفط، لاسيما في انغولا التي هي من منتجي الـنفط في القـارة وثلـث نفطهـا يـذهب الى الصـين، و في 2008 أعلنـت شـركة النفط البحرية الوطنية الصينية أنها اشترت حصـة نسـبتها 45% مـن حقـل نفـط وغاز في نيجيريا مقابل 2.27 مليار دولار، و اشترت ترخيص للاستكشاف في دلتا النيجر لقاء 60 مليـون دولار [175].

من هذا المنطلق، الرهان الصيني على نفط دول خليج غينيا يقوم على الجمع بين التوظيفات المالية و الاستثمارية كأداة للسيطرة على كل من الانتاج و الاحتياطي النفطي بالمنطقة، و ربط العلاقات الثنائية مع الدول في اطار تقديم الدعم السياسي و تحمل التكاليف و المخاطر المرتبطة بالعملية الانتاجية، و أن التركيز الكبير للدبلوماسية النفطية الصينية تجاه دول المنطقة يشير الى استمرارية هذه السياسة على المدى القريب نظرا للمردودية الثابتة و المتطورة المعبر عنها بتعاظم حجم الاستثمارات الطاقوية و التبادل التجاري الأفريقي الصيني و النجاعة لامتلاك أقصى قدر من الثروة النفطية يصب في مصلحة التدفق المستمر و المناسب للامدادات الملبية للحاجة الداخلية الصينية .

و عند هذه النقطة، نطرح معضلة البيئة الجيوسياسية و الأمنية لدول المنطقة و المرتبطة بفضاء دول افريقيا جنوب الصحراء من أبرز مؤشراته اللاستقرار السياسي و الأمني و تعاظم التهديدات اللاتمائلية بالمنطقة ككل و ظهور مجموعة تحديات حاسمة أمام ضمان المصالح النفطية لكل من الولايات المتحدة و الصين و التي نحاول التفصيل لها في المبحث التالي.

[175]– سعد حقي توفيق، المرجع السابق، ص 24 – 25.

المبحث الثالث: تحديات جيوسياسية النفط في خليج غينيا

المطلب الأول: التحدي الداخلي: تنامي القرصنة البحرية في خليج غينيا

تتضمن أفريقيا ومياهها الساحلية ممرات مهمة استراتيجيا للنقل العالمي، لذا، يشكل إبقاء الموانئ الأفريقية وممراتها التجارية مفتوحة مصلحة مشتركة لدى دول أفريقيا وجميع الدول التجارية حول العالم [176]. و بالمقابل نجد أن مساحات واسعة من الأراضي في أفريقيا غير خاضعة لأي حكم، بالاضافة الى انتشار الفساد و وجود إدارات حكومية ضعيفة، تمثل تحديات وعوامل رئيسية في قضايا الاستقرار الأمني التي تؤثر على كل دولة في أفريقيا، اذ أن أغلب التهديدات المسلحة هي تهديدات داخلية في طبيعتها [177] .

و بذلك تعاني الدول الافريقية معضلة التهديدات الأمنية وأثر متغير الإرهاب الدولي و العديد من التهديدات والتحديات الحقيقية المتنامية، التي يصعب كثيرا مواجهتها ذاتيا ، منها الجريمة المنظمة العابر للحدود الوطنية الي تؤثر على حركة التجارة الدولية؛ مثل تنامي أعمال القرصنة البحرية [178]، وتعد أفريقيا مركزا لحوالي 64 منظمة وجماعة إرهابية ينتشر معظمها من أقصى الساحل الأفريقي بالغرب إلى أقصى الساحل الأفريقي في الشرق، ساهم في ذلك الإنتشار تداخل الأفكار المتطرفة مع التركيبة التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والفراغ الأمني [179]، أصبحت معها منطقة الساحل أكبر منطقة في إفريقيا التي تنشط فيها مختلف صور الجريمة المنظمة، لاسيما جماعات تهريب السلاح و المخدرات و البشر ، التي اتسعت شبكاتها في كامل دول المنطقة، و تأثير ذلك على اقتصاديات الدول التي تنشط بها [180] .

كما تواجه القارة الأفريقية تشكيلة واسعة من التحديات الأمنية البحرية مع محدودية الموارد وتداخل المهام وإنعدام التنسيق، اذ تمثل القرصنة البحرية تهديدا متناميا لدول المنطقة، مع تجدد هجمات القراصنة في المياه الإفريقية، و تتركز نشاطات القرصنة في ثلاث مناطق رئيسية هي

---

[176] - فيليب ج. هايل، **اتحاد قادة غرب أفريقيا ووسطها لمكافحة القرصنة في خليج غينيا**، ورقة عمل، مؤتمر الامارات العربية المتحدة لمكافحة القرصنة، مؤسسة الشرق الأدنى والخليج للتحليل العسكري، 11-12 سبتمبر 2013 .

[177] - بلهول نسيم، المرجع السابق.

[178] - طارق عبدالله ثابت الحروي، **الأمن في أفريقيا: التحديات والأفاق**، تاريخ الاطلاع: 2016/05/05، نقلا عن: http://siyassa.3oloum.org/t30-topic

[179] - سماح إسماعيل، **خريطة التهديدات الأمنية لأفريقيا في عام 2017: بين الحركات الإرهابية وفرص التصدي لها**، تاريخ الاطلاع: 2016/05/10، نقلا عن: http://africansc.iq/index.php?news_view&req=255ea27722727ec4

[180] - درويش سعيد، **أنشطة الجماعات المسلحة في منطقة الساحل الإفريقي: دراسة على ضوء القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي الجنائي**، مجلة حوليات جامعة الجزائر 01، العدد 26، الجزء الأول، نوفمبر 2014، ص 17 .

الشواطئ الصومالية وخليج عدن على طول الساحل الشرقي لإفريقيا، والمياه الإقليمية النيجيرية في غرب إفريقيا ثم في قناة الموزمبيق في ممر بحر الكاب مع جنوب إفريقيا [181].

و تعتبر نيجيريا من نواحي متعددة صورة مصغرة للوضع العام في دول منطقة خليج غينيا، اذ تعد الأكثر تضررا من التهديدات البحرية التي تتعرض لها المنطقة حيث تخسر 9 مليارات دولار سنويا جراء القرصنة و 15.5 مليار دولار سنويا جراء سرقة النفط، كما تحوز نيجيريا على حوالي 70% من مجموع 8 مليون قطعة سلاح غير شرعي تتوزع في منطقة غرب إفريقيا، وتشكل هذه الخروقات الأمنية عوامل تساهم في تعقيد الأمن البحري في منطقة خليج غينيا [182]. و تعاني نيجيريا أصلا من تمرد مسلح في منطقة دلتا النيجر الغنية بالنفط و تكرار الهجمات المسلحة على المنشآت النفطية، و وتيرة أعمال القرصنة في تصاعدت على نحو لم تعد معه القوات البحرية للدول الإقليمية المحلية مثل: نيجيريا وغانا والكاميرون قادرة على مواجهة خطر القراصنة والتصدي لهجماتهم المتكررة على السفن الدولية، إلى درجة أن المسؤولين المحليين باتوا يعترفون بتفوق القراصنة وسيطرتهم على البحر بسبب ضعف إمكانيات الحكومات [183].

و اعتبر الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لغرب أفريقيا سعيد جينيط أن القرصنة في خليج غينيا، لاتزال تشكل تهديدا، مما يؤثر سلبا على طرق التجارة البحرية الدولية وعلى التقدم الاقتصادي في كل الدول الساحلية وغير الساحلية [184]. فالمنطقة تعاني من مشكلة كبرى، هي تفشي الجريمة التي امتدت بشكل مطرد من دلتا النيجر لتطال المياه الإقليمية لدول الخليج، و خلال الفترة من 2009 الى 2014 وقع 265 عمل قرصنة وسطو مسلح في خليج غينيا، تشمل الهجمات على السفن و الهجمات ضد منصات النفط البحرية [185].

---

[181] - د. فريدوم أونوها، **القرصنة والأمن البحري في خليج غينيا: نيجيريا نموذجا**، ترجمة: الحاج ولد إبراهيم، تقرير مركز الجزيرة للدراسات السياسية، 14 ماي 2012 .

[182] - د. فريدوم أونوها، المرجع السابق.

[183] - سكوت بالدوف، **خليج غينيا: بؤرة جديدة للقرصنة البحرية**، تاريخ الاطلاع: 2016/05/05 ،نقلا عن: http://www.alittihad.ae/details.php?id=3714&y=2010&article=full

[184] - **دعوة أممية لتعزيز جهود مواجهة التحديات الأمنية والسياسية في غرب أفريقيا**، تاريخ الاطلاع: 2016/05/07 ،نقلا عن: http://www.dostor.org/236508

[185] - بيتر تشاك، **تظافر الجريمة البحرية بالاعتداء المسلح في خليج غينيا: أفاقها وتأثيرها**، ورقة عمل مؤتمر الامارات العربية المتحدة لمكافحة القرصنة، مؤسسة الشرق الأدنى والخليج للتحليل العسكري، 2014 .

المطلب الثاني: التحدي الخارجي: تبعات العسكرة الأمريكية للمنطقة

يعتبر النفط محرك حيوي لاقتصاد أي دولة، و بحسب **مايكل كولن** في كتابه: Monopoly فان: من يريد أن يحكم العالم يجب أن يسيطر على النفط، كل النفط، أينما يكون [186]، اذ تعد السيطرة على الموارد الطبيعية عامة، و النفط خاصة، هي أحد الاسباب الرئيسية وراء التورط العسكري الأمريكي في أي مكان من العالم، و قد أكد جيريمي كينان أن الحالة نفسها تنطبق على الهدف من الوجود العسكري الأمريكي في غرب افريقيا [187].

و احتلت أفريقيا مكانة مهمة في التفكير الاستراتيجي الامريكي بمحاربة الارهاب،... اذ تعد أفريقيا الحلقة الاضعف في سلسلة الارهاب الدولي، فالحدود يسهل اختراقها و مؤسسات فرض النظام و القانون ضعيفة، و الموارد الطبيعية وفيرة، و مناطق الصراع متعددة، و دول هشة أو ضعيفة [188]، و بحسب **بيير ابروموفتشي** أن الولايات المتحدة تتحرك بهدف حماية الامدادات و خطوط الانابيب الحيوية و ان التدابير العسكرية و الجهود الامنية في الساحل الافريقي هي جزء من التدافع الجديد بمنطقة غرب افريقيا [189].

و نظرا الى أن دول المنطقة تواجه الكثير من التحديات الأمنية على غرار الجريمة المنظمة اعتبر **باتريك باترسون** – و هو مخطط استراتيجي في قيادة العمليات الخاصة الامريكية – أن الأوضاع الامنية بالمنطقة تتطلب تدخلا عسكريا لحماية امداداتها النفطية [190]، هذا بالاضافة الى عدم الاستقرار السياسي و الفقر و الازمات السوسيو اقتصادية و الحكومية التي تتعرض لها المنطقة و تزايد نشاط الجماعات المسلحة فقد باشرت الادارة الأمريكية مجموعة من المبادرات أبرزها: مبادرة بان الساحل Pan Sahel Initiative سنة 2002 و مبادرة مكافحة الارهاب عبر الصحراء Trans- Saharan Counter Terrorism Initiative سنة 2005 [191].

---

[186]- محمد كريم خيدر، **الاستراتيجية النفطية الأمريكية الجديدة و تأثيراتها على أوبك**، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، مخبر دراسات و تحليل السياسات العامة، جامعة الجزائر 03 ، العدد 02، أكتوبر 2013 ، ص 70.

[187]- فوزية قاسي، **الساحل الافريقي من منظور الأمن الطاقوي الأمريكي: حماية تدفق الامدادات من خليج غينيا**، مجلة قراءات افريقية، ع 09، مارس 2014، ص 34.

[188]- حمدي عبد الرحمن حسن، **سياسات التنافس الدولي في أفريقيا**، مجلة قراءات افريقية، العدد الثاني، سبتمبر 2005 ، ص 57.

[189]- فوزية قاسي، المرجع السابق، ص 37.

[190]- عربي بومدين، **الساحل الافريقي ضمن الهندسة الأمنية الأمريكية**، قراءات أفريقية، ع 19، مارس 2014، ص 44- 45 .

[191]- فوزية قاسي، المرجع السابق، ص 33 .

كما أعلنت وزارة الدفاع الامريكية في 14 أفريل 2002 عن انشاء قيادة عسكرية خاصة بأفريقيا أفريكوم [192]. و يؤشر حدث تاسيس أفريكوم باعلان بوش الابن يوم 06 فيفري 2007 و التي باشرت مهامها في الفاتح من أكتوبر 2008 الى أمرين مهمين:

الاول: مرتبط بالصراع الدولي على الموارد في افريقيا .

و الثاني: يتعلق بتزايد نشاط الجريمة المنظمة و النشاط الارهابي في كل من القرن الافريقي و غرب افريقيا [193].

فالتحول المهم للسياسية الامريكية نحو القارة الافريقية فترة جورج دبليو بوش يتمثل في زيادة تدفقات الامدادات النفطية، و مجموع مبادرات سياسية و عسكرية – أمنية من خلال قيادة أفريكوم[194]، و تسعى الولايات المتحدة عبر إقامة مركز الأفريكوم الخاص بأفريقيا إلى استكمال حلقات تواجدها العسكري في العالم، ... ولاعتبارات عدة، فإن مهام الأفريكوم تتمثل في ثلاثة أمور: الدفاع والدبلوماسية والاقتصاد، حيث إن إفريقيا هي المكان الوحيد الذي لا يمكن للدفاع فيه أن ينفصل عن الدبلوماسية، .... فهي نتاج هذه السياسة العريضة، و تمثل أكثر من مجرد تغيير في الخرائط، لكونها استجابة للبيئة الأمنية الجديدة [195].

[192]- فوزية قاسي، المرجع السابق، ص 35.

[193]- عربي بومدين، المرجع السابق، ص 47 .

[194] - Jennifer G. Cooke and Stephen QJ. Morrison, **Beyond the Bush Years: Critical Challenges for the Obama Administration**,(Washington D.C: CSIS , 2009), p 03.

[195] - بلهول نسيم، المرجع السابق.

الخاتمة:

تتحدد جوانب جيوسياسية النفط في أفريقيا و منطقة خليج غينيا انطلاقا من أن أي مجال جيوسياسي يمتلك موارد طبيعية مثل النفط فهو يحتل أهمية بالنسبة للفواعل على الساحة الدولية سواء على المستوى الاستراتيجي من خلال رهانات الدول على هذا المورد لضمان أمنها الطاقوي على المدى القريب و البعيد أو المستوى الاقتصادي من خلال اعتبار النفط كمتغير مؤثر على اقتصاديات الدول.

و أن ما يحدد السياسات المتعلقة بالطاقة في الدول هو الهواجس الاستراتيجية و الجيوسياسية، و ليس الاعتبارات التجارية أو الاقتصادية المحضة، و هذا ما دفع الدول المستهلكة لانتهاج أسلوب شمولي بهدف تلبية احتياجاتها من الموارد النفطية.

و أن حقيقة المنافسة الدولية على النفط تتمحور أساسا حول السيطرة على الاحتياطات النفطية المؤكدة ، و تبرز المناطق النفطية الجديدة باعتبارها مجال جيوسياسي ذو أهمية كبيرة في إطار معادلة الأمن الطاقوي و مركزية الرهان النفطي بالنسبة للقوى الدولية المتنافسة، أدى هذا إلى حدوث تغير كبير في الخريطة الدولية لإنتاج النفط . و هو ما يشير الى حالة التدافع و امكانية توظيف أي وسيلة مجدية ضمن سياسات الدول لتحقيق الكفاية النفطية لها، و هذا التدافع الدولي يمكن أن يأخذ أشكال دبلوماسية، اقتصادية و عسكرية، انطلاقا من مستوى الاستقرار للجغرافية – السياسية للنفط، و بالنتيجة الحاجة النفطية و الهواجس الأمنية هي بمثابة دافع محفز للتدخل الهادف الى ضمان التدفق الثابت للإمدادات النفطية.

كما تعد مجموع الاعتبارات الاستراتيجية و الاقتصادية من الاحتياطي النفطي، التقارب الاقليمي، خصوصية الموقع الجغرافي، نوعية النفط العالية بمثابة عوامل تدعم قابلية منطقة خليج غينيا أن تحتل مكانة أساسية ضمن خريطة تدفق الامدادات النفطية نحو الدول المستهلكة و رهان ضمان أمنها الطاقوي .

و يعتبر المخزون النفطي الكبير للدول الافريقية مصدر جذب للدول الصناعية المتقدمة و الشركات النفطية الدولية على حد سواء ، و يشكل خلو منطقة خليج غينيا من أي مضائق أو

نقاط مرور تقيد الملاحة البحرية نقاط قوة تساعد المنطقة في لعب دور رئيسي لتوفير الامدادات النفطية ، و صعود خليج غينيا كمنطقة نفطية واعدة بامتياز .

و في ضوء الأهمية المتزايدة للنفط الإفريقي، يمكن اعتبار النفط أحد محددات كل من السياسة الأمريكية و الصينية تجاه أفريقيا و منطقة خليج غينيا، انعكس على طبيعة العلاقات السياسية و الاقتصادية و الأمنية مع دول المنطقة. و قد بات هذا التسييس للإمدادات النفطية إحدى السمات المهمة لعملية المنافسة .

و تلعب كل من العلاقات الدبلوماسية، التبادلات التجارية، توظيف القدرات المالية، استخدام الأداة العسكرية دور في تأمين الحاجات النفطية من القارة الأفريقية و هو ما ينطبق على حالة التنافس الأمريكي – الصيني بالمنطقة نظرا للعلاقات الصينية الأفريقية و التصاعد الكبير في حجم التبادلات التجارية و البرامج الاستثمارية و القروض المالية، في مقابل النزعة الصلبة التي تطغى على السياسة الأمريكية تجاه القارة، و هو الأمر الذي من شأنه أن يكبح إمكانية تحول سياسة الصين في أفريقيا إلى سياسة هجومية تهدد المصالح الأمريكية، فالإدراك الأمريكي للرهان النفطي يندرج ضمن تصور أمني مركب لضمان تدفق الامدادات النفطية .

و أن التركيز الكبير للدبلوماسية النفطية الصينية تجاه دول المنطقة يشير الى استمرارية هذه السياسة على المدى القريب نظرا للمردودية الثابتة و المتطورة المعبر عنها بتعاظم حجم الاستثمارات الطاقوية و التبادل التجاري الصيني الأفريقي و النجاعة لامتلاك أقصى قدر من الثروة النفطية يصب في مصلحة التدفق المستمر و المناسب للإمدادات الملبية للحاجة الداخلية الصينية .

الملاحق:

الجداول:

Pays	Rang mondial /103	Production milliers de b/j (2000)	Production milliers de b/j (2012)	Réserves avérées (Mb)	Consommation milliers de b/j (2012)
Nigeria	13	2 169,35	2 524,1	37 200	269,9
Ghana	54	7,13	79,6	660	63,9
Côte d'Ivoire	62	12,37	38, 6	250	23,6
Bénin	-	0,69	NA - 0	8	31,6
Mauritanie	83	0	6,7	20[29]	18
Niger	-	0	20	650 (2011) (B. Augé)	5,7

الانتاج و الاحتياطات المثبتة من النفط في بعض دول غرب أفريقيا سنة 2000 و 2012 [196].

	2000	2004	2008	2010
South and Central America	1.89	8.80	39.88	54.38
Africa	4.21	12.31	49.49	57.31
Commonwealth of Independent States (CIS)	2.60	7.00	22.57	29.04
Middle East	8.85	17.74	72.22	71.70
Asia	13.18	33.84	102.90	130.04
Rest of world	3.21	9.81	19.82	32.17
Total	**33.94**	**89.5**	**306.88**	**374.64**

الجدول رقم: الواردات الصينية من الوقود و المعادن بحسب الأقاليم الفترة 2000 – 2010 [197].

[196] – Claire Kupper et Margaux Vaghi, **CARTOGRAPHIE DU PÉTROLE EN AFRIQUE DE L'OUEST, NOTE D'ANALYSE, GROUPE DE RECHERCHE ET D'INFORMATION SUR LA PAIX ET LA SÉCURITÉ**, Bruxelles, janvier 2014, P 07.

[197] – Ana Cristina Alves, **China's Economic Statecraft and African Mineral Resources: Changing Modes of Engagement**, OCCASIONAL PAPER NO 131,Global Powers and Africa Programme, The South African Institute of International Affairs, January 2013, p 5.

	الدولة	الإنتاج
1	السعودية	10.521
2	روسيا	10.146
3	الولايات المتحدة الأمريكية	9.695
4	الصين	4.273
5	إيران	4.252
6	كندا	3.483
7	المكسيك	2.983
8	الأمارات العربية امتحدة	2.813
9	البرازيل	2.719
10	نيجيريا	2.458
11	الكويت	2.450
12	العراق	2.408
13	فنزويلا	2.375
14	النرويج	2.134
15	انغولا	1.988

أكبر 15 دولة منتجة للنفط في العالم سنة 2010 (الوحدة بالمليون برميل / يوميا) [198].

	الدولة	الاستهلاك
1	الولايات المتحدة الأمريكية	19.180
2	الصين	9.392
3	اليابان	4.452
4	الهند	3,116
5	روسيا	3.038
6	السعودية	2.650
7	البرازيل	2.560
8	ألمانيا	2,495
9	كوريا الجنوبية	2.251
10	كندا	2.216
11	المكسيك	2.073
12	فرنسا	1.861
13	إيران	1.800
14	بريطانيا	1.622
15	إيطاليا	1.528

أكبر 15 دولة مستهلكة للنفط في العالم سنة 2010 (الوحدة بالمليون برميل / يوميا) [199].

[198]– لهب عطا عبد الوهاب، **دراسات في الطاقة: أمن الامدادات و المخاطر الجيوسياسية**، ط 1، مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية و الدولية و الطاقة ، المنامة – البحرين، 2012، ص 41.

[199]– لهب عطا عبد الوهاب، المرجع السابق، ص 42.

	الدولة	الصادرات
1	السعودية	7,322
2	روسيا	7,194
3	إيران	2,486
4	الإمارات	2,303
5	النرويج	2,132
6	الكويت	2,124
7	نيجيريا	1,939
8	انغولا	1,878
9	الجزائر	1,767
10	العراق	1,764
11	فنزويلا	1,748
12	ليبيا	1,525
13	كازاخستان	1,299
14	كندا	1,144
15	قطر	1,066

أكبر 15 دولة مصدرة للنفط في العالم سنة 2009 (الوحدة بالمليون برميل / يوميا) [200].

الدول	الشركات النفطية الدولية
نيجيريا	hell, Chevron Texaco, Total, Exxon Mobil, ENI/Agip
أنغولا	Total, Chevron Texaco, ENI/Agip, Shell, BP Amoco
الكونغو برازافيل	Total, Chevron Texaco, ENI/Agip, Zetah M&P, Perenco , Occidental petroleum
الغابون	Total, Shell, Vaalco
غينيا الاستوائية	on Mobil, Ocean Energy, Marathon, Amerada Hess, Triton, CEPSA, Golf
ساوتومي و برنسيب	rome Energie, PGS, Royal Dutch Shell Exxon Mobil
الكاميرون	Total, Perenco, Pecten
التشاد	Chevron Texaco, Exxon, Petronas, Conoco

الشركات النفطية الدولية الموجودة في دول خليج غينيا [201].

[200]– لهب عطا عبد الوهاب، المرجع السابق، ص 42.

[201] – ETANISLAS NGODI, GESTION DES RESSOURCES PETROLIERES ET DEVELOPPEMENT EN AFRIQUE, 2005, P 12-13.

المنحنيات:

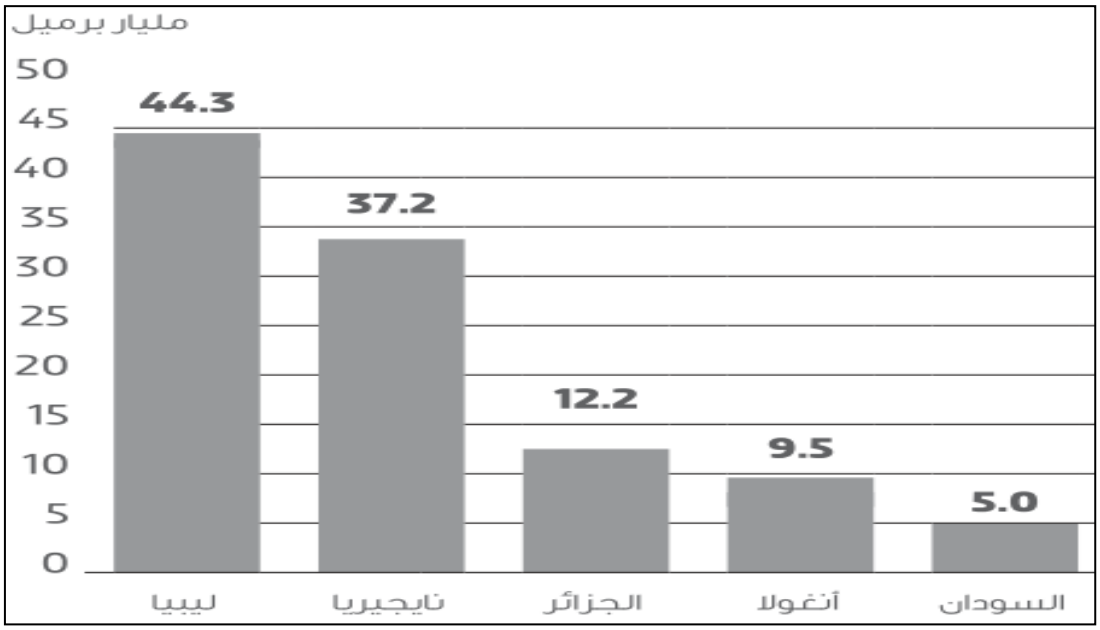

توزيع احتياطات النفط المؤكدة في بعض دول أفريقيا سنة 2010 [202].

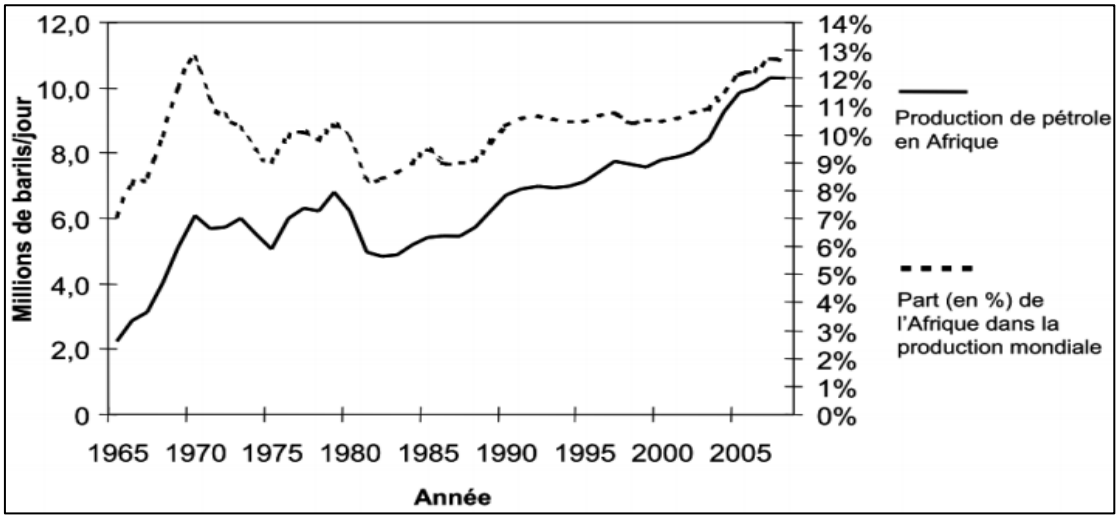

تطور إنتاج النفط في أفريقيا و العالم خلال الفترة 1965 – 2008 [203].

[202]– لهب عطا عبد الوهاب المرجع السابق، ص 27.

[203] – Honoré le leuch, **Le pétrole et le gaz naturel en Afrique : une part croissante dans L'approvisionnement énergétique mondial**, Géostratégiques, n° 25, 2009, p 28.

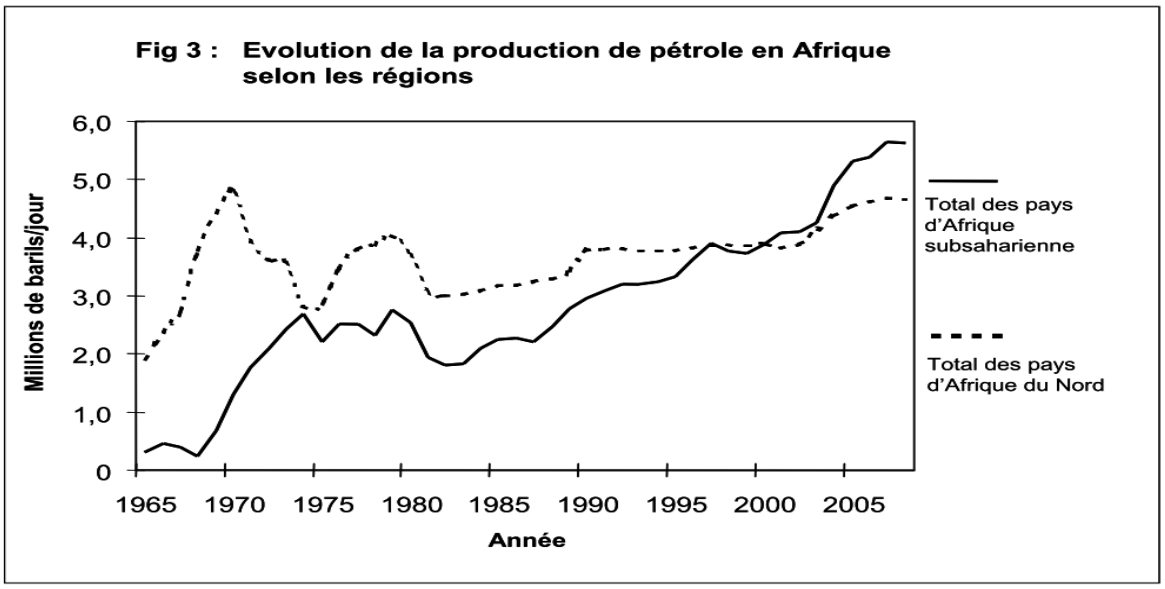

تطور إنتاج النفط في شمال أفريقيا و أفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة 1965 – 2008 [204].

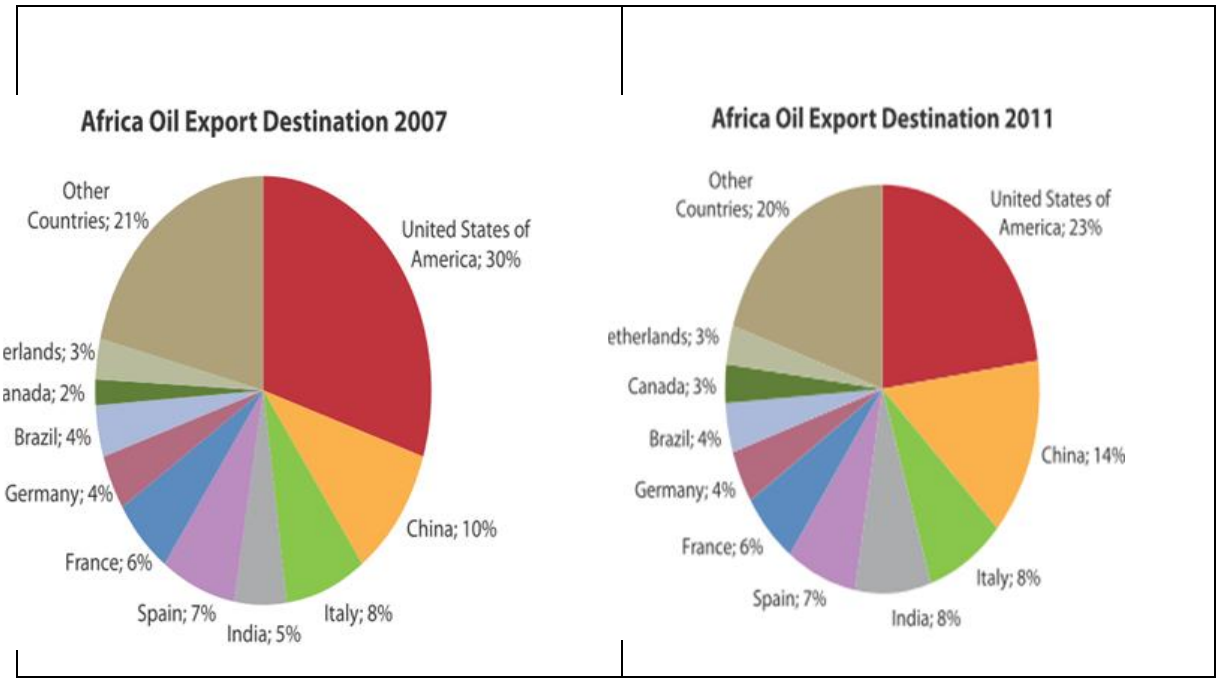

الدول العشر الأولى المستوردة للنفط الافريقي سنة 2007 و 2011 [205].

[204] – Honoré le leuch, op.cit., p 31.

[205] – OIL AND GAS IN AFRICA: AFRICA'S RESERVES, POTENTIAL AND PROSPECTS, FULL SECTOR REPORT, 2013,p 05. kpmgafrica.com

الخرائط:

خريطة تجارة النفط الدولية [206].

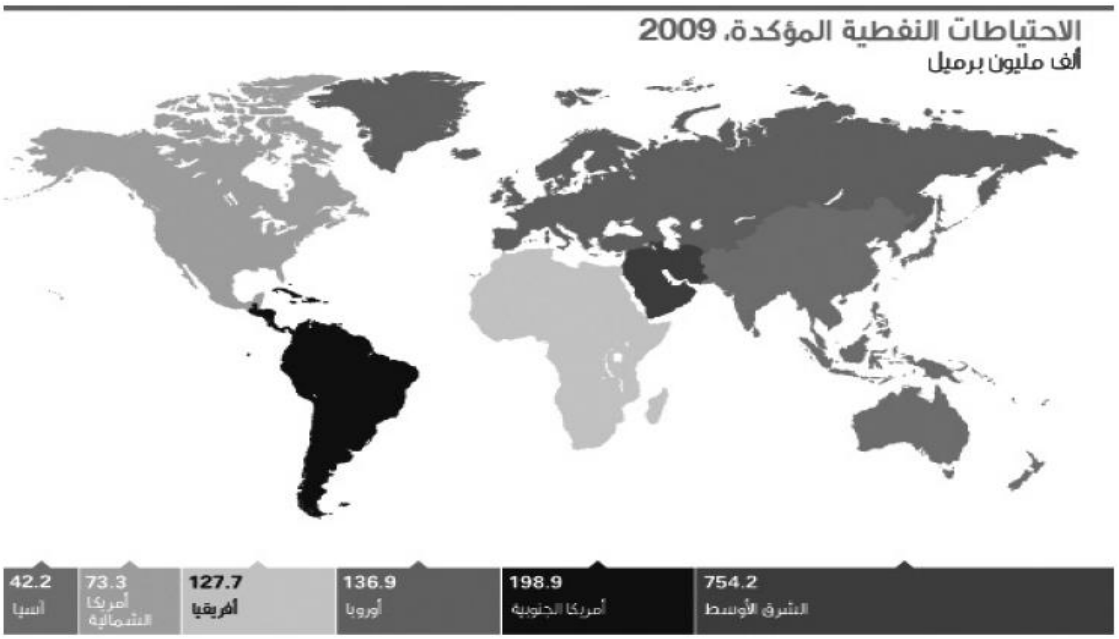

الاحتياطات النفطية المؤكدة بحسب الأقاليم في العالم سنة 2009 [207].

[206] – John Mitchell , Valérie Marcel and Beth Mitchell , **What Next for the Oil and Gas Industry?** , The Royal Institute of International Affairs, London, October 2012, p73.

[207]– لهب عطا عبد الوهاب، المرجع السابق، ص 21.

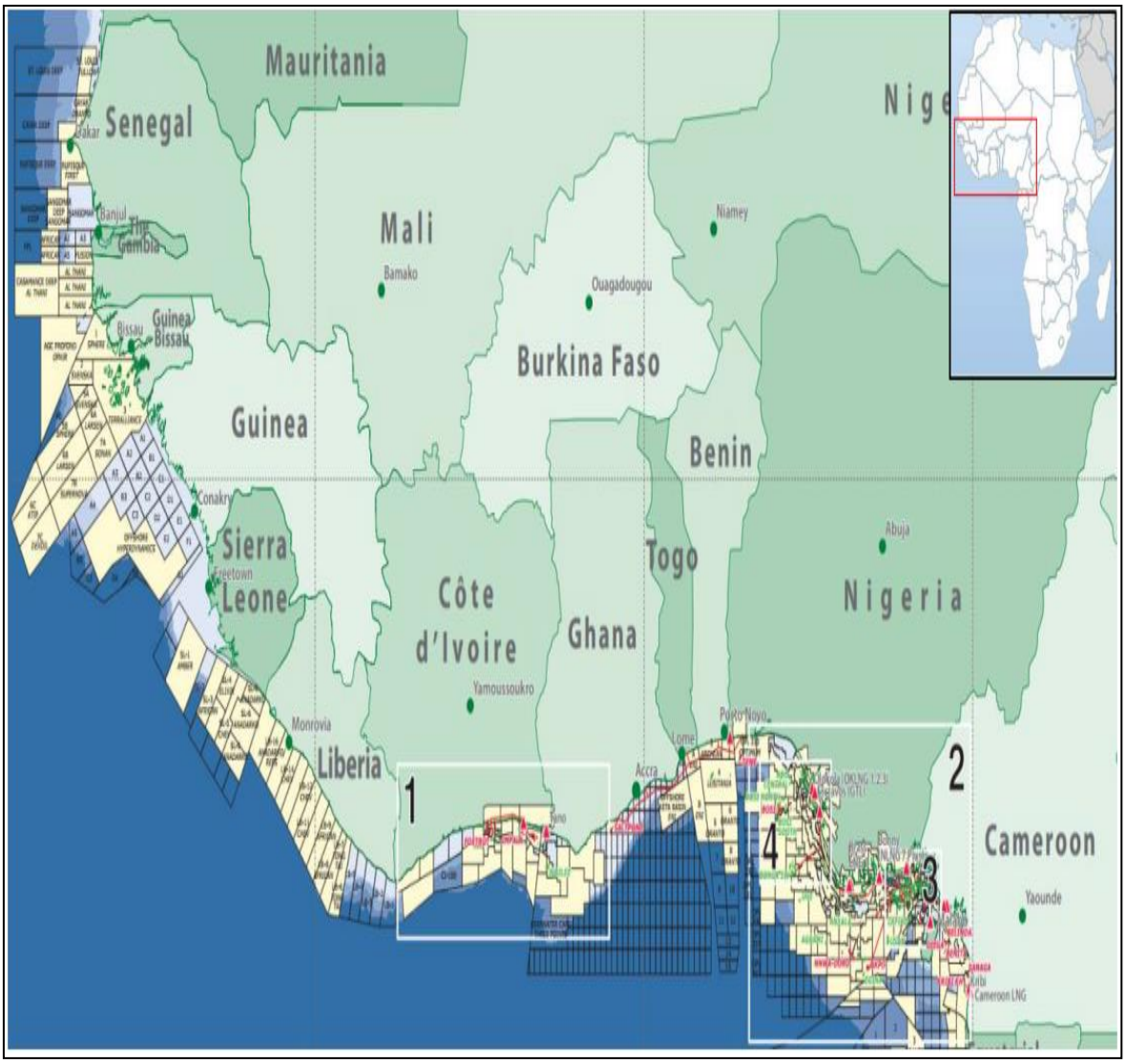

خريطة حقوق البحث عن حقول النفط و الغاز في المياه الاقليمية لدول غرب افريقيا [208].

[208] – **West Africa Strong development in upstream oil and gas**, SPTEC Advisory's Oil & Gas daily newsletter, January 2015,p11, **http://www.upstream-advisors.com**

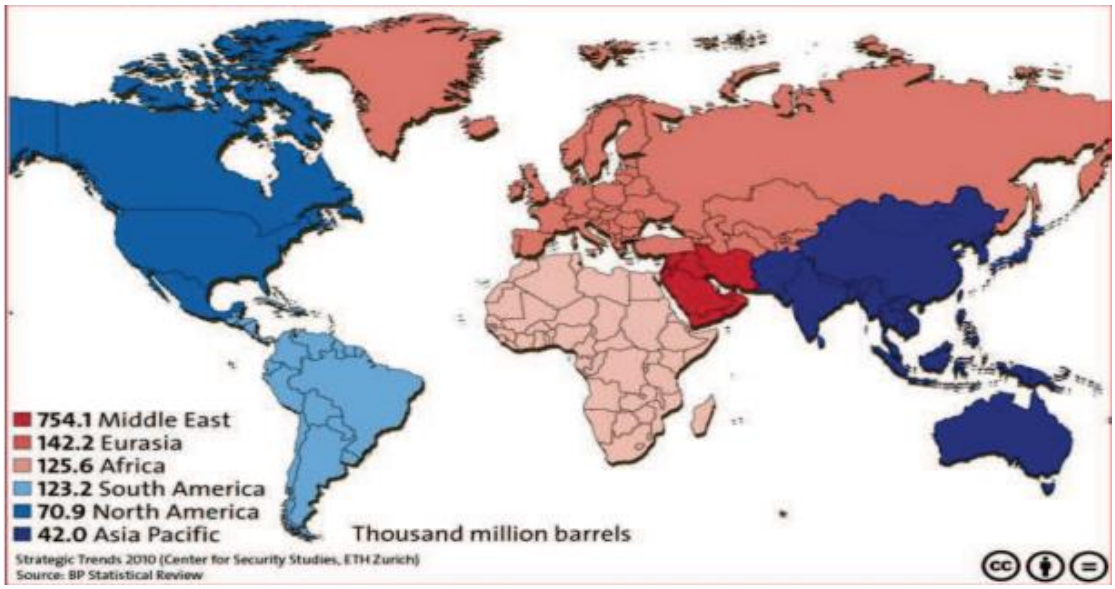

خريطة الاحتياط النفطي المؤكد العالمي سنة 2010 [209].

[209]– أمينة مخلفي، مدخل الى الاقتصاد البترولي، المرجع السابق.

المراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب

1- ألكسندر دوغين، **أسس الجيوبوليتيكا: مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي**، تر: عماد حاتم، الطبعة الأولى، طرابلس: دار الكتاب الجديد و دار أويا للطباعة و النشر و التوزيع و التنمية الثقافية، 2004.

2- ايان تايلر، **دبلوماسية الصين النفطية في أفريقيا**، الطبعة الأولى، أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، 2007.

3- أيان رتليدج، تر: مازن الجندلي، **العطش الى النفط: مادا تفعل أمريكا بالعالم لضمان أمنها النفطي**، الطبعة الأولى، بيروت: مطابع الدار العربية للعلوم ، 2006.

4- جون ر . فانشي، الطاقة: **التقنية و التوجهات للمستقبل**، تر: عبد الباسط علي صالح كرمان، ط 1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.

5- خالد عبد العظيم، **التحولات الكبرى في الاستراتيجية العالمية: الخليج و أفغانستان: تحليل المشهد الاستراتيجي**، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010.

6- علي حسين باكير، **التنافس الجيو- استراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة: دبلوماسية الصين النفطية الأبعاد و الاستراتيجيات**، الطبعة الأولى، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2010.

7- عمرو عبد العاطي، **أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية**، الطبعة الأولى، الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسات السياسات ، 2014.

8- فيليب سيبيل لوبيز، **الجغرافيات السياسية للبترول**، تر: نجاة الصليبي الطوال، الطبعة الأولى، أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للسياحة و الثقافة مشروع كلمة، 2011.

9- كريس ألدن، تر: عثمان الجبالي المثلوثي، **الصين في أفريقيا: شريك أم منافس**، الطبعة الاولى، ، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون ، 2009.

10- كولن كامبيل و اخرون، تر: عدنان عباس علي، **نهاية عصر البترول**، الكويت: مطابع السياسة، 2004.

11- مايكل كلير، **الحروب على الموارد: الجغرافية الجديدة للنزاعات العالمية**، بيروت: دار الكتاب العربي، 2002.

12- مايكل كلير، تر: أحمد رمو، **دم و نفط أمريكا و استراتيجيات الطاقة: إلى أين** ، الطبعة الأولى، بيروت: دار الساقي، 2011.

13- جورج سوروس، **عصر اللاعصمة و عواقب الحرب على الارهاب**، ترجمة: معين الامام، الطبعة الأولى، مكتبة العبيكان، المملكة العربية السعودية، 2008.

14- دانييل يرغن، **السعي بحثا عن الطاقة و الأمن و اعادة تشكيل العالم الحديث**، ترجمة: هيثم نشواتي و شكري مجاهد، الطبعة الأولى، منتدى العلاقات العربية و الدولية، قطر، 2015.

15- **نفط الخليج بعد الحرب على العراق: استراتيجيات و سياسات**، الطبعة الأولى، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2006.

16- **الصين و الهند و الولايات المتحدة الأمريكية التنافس على موارد الطاقة**، الطبعة الأولى، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2008.

17- **عصر النفط و التحديات الناشئة**، الطبعة الأولى، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2011.

ثانيا: المحاضرات

1- أمينة مخلفي، **مدخل الى الاقتصاد البترولي**، محاضرات ألقيت على طلبة السنة الثالثة، تخصص اقتصاد و تسيير بترولي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة ورقلة، 2014.

ثالثا: التقارير و أوراق العمل

1- **الواقع والآفاق المستقبلية للنفط والغاز بالقارة الإفريقية**، المنتدى رفيع المستوى حول التعاون العربي الأفريقي في مجال الإستثمار والتجارة الليبية، 25 و 26 سبتمبر 2010.

2- حسن يوسف علي، **أسعار النفط الى أين و ما الذي يمكن عمله**، ندوة تداعيات هبوط أسعار النفط على البلدان المصدرة، الدوحة: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات، 07 نوفمبر 2015.

3- وصاف سعيدي و بنونة فاتح، **سياسة أمن الامدادات النفطية و انعكاساتها**، مداخلة بالمؤتمر العلمي الدولي التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، مخبر الشراكة و الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفضاء الأورومغاربي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس – سطيف، أيام 07 و 08 أفريل 2008 .

4- فيليب ج. هايل، **اتحاد قادة غرب أفريقيا ووسطها لمكافحة القرصنة في خليج غينيا**، ورقة عمل، مؤتمر الامارات العربية المتحدة لمكافحة القرصنة، مؤسسة الشرق الأدنى والخليج للتحليل العسكري، 11-12 سبتمبر 2013 .

5- د. فريدوم أونوها، **القرصنة والأمن البحري في خليج غينيا: نيجيريا نموذجا**، ترجمة: الحاج ولد إبراهيم، تقرير مركز الجزيرة للدراسات السياسية، 14 ماي 2012 .

6- بيتر تشاك، **تظافر الجريمة البحرية بالاعتداء المسلح في خليج غينيا: أفاقها وتأثيرها**، ورقة عمل مؤتمر الامارات العربية المتحدة لمكافحة القرصنة، مؤسسة الشرق الأدنى والخليج للتحليل العسكري، 2014 .

رابعا: المقالات من الدوريات و المجلات

1- أحمد مقرم النهدي، **موقع قارة إفريقيا الاستراتيجي: لمحة تعريفية**، مجلة قراءات افريقية، العدد 06، سبتمبر 2010.

2- حسان خضر، **أسواق النفط العالمية**، سلسلة دورية جسر التنمية، العدد 57، السنة الخامسة، الكويت: المعهد العربي للتخطيط، نوفمبر 2006.

3- دكتور فيان أحمد محمد، **الممرات المائية و أمن الطاقة العالمي: مضيق هرمز أنموذجا**، مجلة الآداب، العدد 108، 2014.

4- عبد الصمد سعدون عبد الله، **الصراع على موارد الطاقة: دراسة لمقومات القوة في السلوك الدولي للصين**، المستقبل العربي، العدد 95، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2011.

5- عبد الله الشيخ سيد أحمد، **مهددات الأمن الدولي بعد نهاية الحرب الباردة**، مجلة الاستراتيجية و الأمن الوطني ، العدد 2، سنة 2009.

6- عماد الدين محمد المزيني، **العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية**، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15، العدد 1، 2013.

7- حمدي عبد الرحمن حسن، **سياسات التنافس الدولي في أفريقيا**، مجلة قراءات افريقية، العدد الثاني، سبتمبر 2005.

8- فوزية قاسي، **الساحل الافريقي من منظور الأمن الطاقوي الأمريكي: حماية تدفق الامدادات من خليج غينيا**، مجلة قراءات افريقية، ع 09، مارس 2014.

9- عمر سعداوي، **البناءات الابستيمولوجية و الأنطولوجية للمقاربات الاقتصادية للأمن**، مجلة جيل الدراسات السياسية و العلاقات الدولية، مركز جيل البحث العلمي، العدد 02، ماي 2015.

10- درويش سعيد، **أنشطة الجماعات المسلحة في منطقة الساحل الإفريقي: دراسة على ضوء القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي الجنائي**، مجلة حوليات جامعة الجزائر 01، العدد 26، الجزء الأول، نوفمبر 2014.

11- محمد كريم خيدر، **الاستراتيجية النفطية الأمريكية الجديدة و تأثيراتها على أوبك**، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، مخبر دراسات و تحليل السياسات العامة، جامعة الجزائر 03 ، العدد 02، أكتوبر 2013 .

12- عربي بومدين، **الساحل الافريقي ضمن الهندسة الأمنية الأمريكية**، قراءات أفريقية، ع 19، مارس 2014 .

13- **خريطة توزيع النفط الأفريقي**، مجلة أفريقيا قارتنا، العدد 05، ماي 2013.

خامسا: المقالات من المواقع الالكترونية

1- إبراهيم العنقيلي، **الدول الكبرى تشعل الصراع النفطي وتكبد أوبك خسائر مليارية**، تاريخ الاطلاع: 2016/03/10، نقلا عن: goo.gl/Dq3FzY

2- محمد الشطي، **الإمدادات النفطية القادمة هي الرهان أمام الأسواق العالمية**، تاريخ الاطلاع: 2016/03/13، نقلا عن: goo.gl/wzHpF1

3- عمر نجيب، **معركة أسعار النفط في معادلة التوازنات العالمية: رهان الأوبك على منع تدمير دورها الدولي**، تاريخ الاطلاع: 2016/03/10، نقلا عن: goo.gl/nueRf2

4- سعد حقي توفيق، **التنافس الدولي وضمان امن النفط**، تاريخ الاطلاع: 2016/03/06، نقلا عن: goo.gl/x3iEBV .

5- سعد حقي توفيق، **التحديات الجيوسياسية المؤثرة على النفط في العلاقات الدولية**، تاريخ الاطلاع: 2016/02/02، نقلا عن: goo.gl/0ESJ8P.

6- كوثر عباس الربيعي، **التأثير الأمريكي في سوق النفط العالمية**، تاريخ الاطلاع: 2016/03/07، نقلا عن: goo.gl/8em5XY.

7- محمد ختاوي، **النفط ودوره الجيوستراتيجي في الجزائر كدولة إقليمية محورية**، تاريخ الاطلاع: 2016/03/07، نقلا عن: goo.gl/ilGrzo.

8- أيمن شبانة، **النفط الإفريقي: عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد** ، تاريخ الاطلاع 2016/01/01: ، نقلا عن: http://goo.gl/2ipUl6

9- تشانج تزي كوين، **الأمن النفطي في ظل الخارطة الجديدة لجغرافية النفط العالمية** ، تاريخ الاطلاع 2016/01/02: ، نقلا عنhttp://goo.gl/IzKGG4

10- محمد جمال عرفة، **الصين والتغيير الناعم في إفريقيا.. العولمة البديلة**، تاريخ الاطلاع 2016/01/03: ، نقلا عن: http://goo.gl/zuY6Ri

11- جان- كريستوف سرفان، **الهجمة على الذهب الأسود الأفريقي**، تاريخ الاطلاع :2016/01/08، نقلا عن: goo.gl/8em5XY.

12- حسن شقراني، **معادلات عصر عدم الكفاية النفطية**، تاريخ الاطلاع: 2016/05/22، نقلا عن : https://goo.gl/IpvJMs .

13- ليستر براون، **نزعة الهيمنة النفطية الأمريكية من منظور اقتصادي**، تاريخ الاطلاع: 2016/05/22، نقلا عن : https://goo.gl/yPhP9S .

14- رقية الكمالي، **لعنة النفط والمرض الهولندي**، تاريخ الاطلاع: 2016/05/22، نقلا عن : https://goo.gl/i0CTxo .

15- نالدي باندور، **كيف نتخلص من لعنة الموارد الطبيعية بأفريقيا ؟** تر: حافظ إدوخراز، تاريخ الاطلاع: 2016/05/22، نقلا عن : https://goo.gl/56pclv .

16- عبد الكريم حمودي، **الصين تغزو أفريقيا اقتصادياً**، تاريخ الاطلاع :2016/01/03 ، نقلا عن: goo.gl/8em5XY

17- عبد الكريم حمودي، **خطط أمريكية حثيثة للسيطرة على منابع النفط في العالم** ، تاريخ الاطلاع :2016/01/04 ، نقلا عن: http://goo.gl/Av80Yz

18- بلهول نسيم، **المبادرة العسكرية الأمريكية في أفريقيا: مقاربة استراتيجية جديدة؟**، ، تاريخ الاطلاع :2016/01/05 ، نقلا عن: https://goo.gl/NSCHZo.

19- صبحي قنصوه، **النفط والسياسة في دلتا النيجر: صراع لا ينتهي**، تاريخ الاطلاع: 2016/03/03، نقلا عن: http://goo.gl/R83CSZ

20- غازي فيصل حسين، **العلاقات الجيوسياسية الامريكية الافريقية**، تاريخ الاطلاع: 2016/03/03، نقلا عن: https://groups.google.com/forum/#!topic/fayad61/ki4_AWK0s10

21- طارق عبدالله ثابت الحروي، **الأمن في أفريقيا: التحديات والأفاق**، تاريخ الاطلاع: 2016/05/05، نقلا عن: http://siyassa.3oloum.org/t30-topic

22- سماح إسماعيل، **خريطة التهديدات الأمنية لأفريقيا في عام 2017: بين الحركات الإرهابية وفرص التصدي لها**، تاريخ الاطلاع: 2016/05/10، نقلا عن: http://africansc.iq/index.php?news_view&req=255ea27722727ec4

23- سكوت بالدوف، **خليج غينيا: بؤرة جديدة للقرصنة البحرية**، تاريخ الاطلاع: 2016/05/05 ،نقلا عن: http://www.alittihad.ae/details.php?id=3714&y=2010&article=full

المراجع باللغة الأجنبية

Books:

1. Carlos Pascual and Jonathan Elkind, Energy Security: Economics, Politics, Strategies and Implications, Washington D.C: The Brookings Institution Press, 2010.
2. Charles UKEJE . Wullson MVOMO ELA, Approche Africaine de la Sécurité Maritime : Cas du Golfe de Guinée, Nigeria: Friedrich-Ebert-Stiftung, Décembre 2013.
3. Daniel J. Dzurek, Gulf of Guinea Boundary Disputes, Boundary and Security Bulletin, IBRU, Spring 1999 .
4. Daniel Moran and james A Russel, Energy Security and Global Politics: The Militarization of Resource Management, London : Routledge, 2009 .
5. David Atkinson and Klauss Dodds , Geopolitical Traditions: Critical Histories of a Century of Geopolitical Thought, London: Routledge published, 2000 .
6. Fuelling the World – Failing the Region? Oil Governance and Development in Africa's Gulf of Guinea, Friedrich-Ebert-Stiftung, Nigeria, 2011.
7. Gal Luft ana Anne Horin, Energy Security Challenges for the 21st Century: A Reference Handbook , USA: santa barbara university press , 2009.
8. Jennifer G. Cooke and Stephen QJ. Morrison, Beyond the Bush Years: Critical Challenges for the Obama Administration, Washington D.C: CSIS, 2009.
9. Martin Griffiths and Terry O'Callaghan, International Relations: The Key Concepts, First published, London: Routledge published , 2002 .
10. Phillipe moreau-Defarges, Introduction a la Géopolitique, 3émé édition, Paris: édition du Seuil, 2009 .
11. Sammel Sylvin Ndutumu, Géopolitique Maritime du Golfe de Guinée au 21eme Siècle, paris: L'harmattan, 2012 .
12. Stéphane Rosiére, Géographie politique & Géopolitique une grammaire de l'espace politique, 3émé édition, Paris: Ellipes, 2001 .

13. vassilis K.Fouskas and Bulent Gokay, The New American Imperialism: Bush War on Terror and Blood for Oil, USA : Praeger Security International, 2005.

Reports:

1. David Kay, Energy Geopolitics: Challenges and Opportunities, Final Report, Washington D.C: the International Security Advisory Board , 2014
2. Freedom C. Onuoha, Piracy and Maritime Security in the Gulf of Guinea: Nigeria as a Microcosm , Report, Qatar: Al Jazeera Centre for Studies, 2012.
3. Maritime Security in the Gulf of Guinea, Report of the conference held at Chatham House, London, 6 December 2012, The Royal Institute of International Affairs, 2013.

Reviews:

1. Amory B. Lovins and Jon C. Creyts, Reinventing Fire Three Energy Game changers for China and the World. China Policy Review. November 2013.
2. Philippe Copinschi et Pierre Noel, L'Afrique dans la Géopolitique Mondiale du Pétrole, Afrique Contemporaine, Vol 04, 2005.
3. Stephen Chan AND ANOTHER, US Militarilization of the Sahara Sahal: Security, Space and Imperialism, Bulletin N 85.
4. Daniel J. Dzurek, Gulf of Guinea Boundary Disputes, Boundary and Security Bulletin, IBRU, Spring 1999 .
5. Daneil Volman, Obama, AFRICOM, and US Military Policy Towards Africa, Working Paper, Number 14, (USA, North Western university press , 2009.
6. Hussein El Hag, Africa Has Huge Potential Of Energy Resources, Oil And Gas Business, N 04, Mai 2015, p 64.

فهرس الدراسة

العنوان	الصفحة
ملخص	03
مقدمة	05
الفصل الأول: ماهية جيوسياسية النفط	17
المبحث الأول: الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية للنفط	18
المطلب الأول: الأهمية الاستراتيجية للنفط	18
المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية للنفط	20
المبحث الثاني: البعد الدولي و الأمن– طاقوي للنفط	22
المطلب الأول: المنافسة الدولية على النفط	22
المطلب الثاني: البعد الأمن– طاقوي للنفط	24
المبحث الثالث: الفواعل النفطية الدولية	27
المطلب الأول: الدول المصدرة و المستهلكة	27
المطلب الثاني: الشركات النفطية الدولية	29
الفصل الثاني: جيوسياسية النفط في أفريقيا	31
المبحث الأول: مؤشرات و طرق الإمدادات النفطية في أفريقيا	32
المطلب الأول: مؤشرات الدول النفطية الأفريقية جنوب الصحراء	32
المطلب الثاني: طرق الإمدادات النفطية في أفريقيا	34
المبحث الثاني: أهمية النفط الأفريقي	36
المطلب الأول: الأهمية الإستراتيجية للنفط الأفريقي	36
المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية للنفط الأفريقي	37
المبحث الثالث: الرهانات الدولية على النفط الأفريقي	39
المطلب الأول: الرهان الأمريكي على النفط الأفريقي	39
المطلب الثاني: الرهان الصيني على النفط الأفريقي	41

الفصل الثالث: رهانات و تحديات جيوسياسية النفط في خليج غينيا	43
المبحث الأول: مؤشرات و أهمية النفط في خليج غينيا	44
المطلب الأول: مؤشرات الدول النفطية في خليج غينيا	44
المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية و الاستراتيجية للنفط في خليج غينيا	46
المبحث الثاني: الرهانات الدولية على النفط في خليج غينيا	48
المطلب الأول: الرهان الأمريكي على النفط في خليج غينيا	49
المطلب الثاني: الرهان الصيني على النفط في خليج غينيا	51
المبحث الثالث: تحديات جيوسياسية النفط في خليج غينيا	53
المطلب الأول: التحدي الداخلي: تنامي القرصنة البحرية في خليج غينيا	53
المطلب الثاني: التحدي الخارجي: تبعات العسكرة الأمريكية للمنطقة	55
خاتمة	57
الملاحق	59
المراجع	67
فهرس الدراسة	74